الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences De gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــــوع

آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل رقمنة القطاع البنكي في الجزائر

دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري – وكالة بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب (ة):
– هشام رافعي
–هشام مزري

الأستاذ المشرف:
– د / إلياس غقال.

لجنة المـناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	د / أسماء حدانة	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د / إلياس غقال	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د / رفيعة دبابش	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences De gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــــوع

آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل رقمنة القطاع البنكي في الجزائر

دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري – وكالة بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

خصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب (ة):
– هشام رافعي
–هشام مزري

الأستاذ المشرف:
– د / إلياس غقال.

لجنة المـناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	د / أسماء حدانة	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د / إلياس غقال	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د / رفيعة دبابش	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

{وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيبّ}

صدق الله العظيم

سورة هود (الآية 88)

نحمد الله أن وفقنا ومنحنا القوة والشجاعة والصبر على تحمل أعباء هذا البحث، نتقدم بشكرنا الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور "**غقال الياس** " الذي نكن له كل التقدير والاحترام، والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة و سعة صدره، وكذلك الأخ الفاضل رئيس القسم السيد الدكتور: **عبة فريد،** على كل التسهيلات التي يقدمها في سبيل أن يمكن الكثير من الاستزادة من العلم.

كما لا يفوتنا أن نقدم كل عبارات الشكر إلى كل موظفي البنك الوطني الجزائري لولاية بسكرة وكذا مسؤولي الشركة الجزائرية لتامين و ضمان الصادرات على كل التسهيلات المقدمة لإنجاز هذه العمل المتواضع .

إهداء

إلى روح أمي الغالية.... رحمة الله عليها.

إلى أبي المبجل..... أطال الله في عمره، وأمدَّه بالصحة والعافية.

إلى زوجتي وشريكة الحياة...

إلى فرحتي في هذه الدنيا أبنائي نزيم وأسينات

أهديكم بحثي العلمي هذا...

هشام رافعي.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا المتواضع إلى روح والديا الغاليين... رحمهم الله برحمته.

إلى من هم الأقرب إلى القلب:

إلى صاحبتي وشريكة الحياة والدرب الطويل...

إلى سعادتي وسر قوتي في هذه الدنيا أبنائي: إبراهيم–السعيد–محمد

والى أختي الغالية.

مزري هشام.

الملخـــــــص: تعد التجارة الخارجية العامل الأهم في تلبية الرغبات الغير المتناهية للأفراد و تحقيق الرفاهية للدول وتشكل الحصة الأهم في الناتج المحلي الإجمالي للدول، ومع التطور السريع الذي يشهده العالم في شتى المجالات وخاصة الاقتصاد ، بات لزاما علي الجزائر التوجه إلى تطوير معاملاتها و فقأ للمعايير الدولية ، و من ذلك الصيرفة الالكترونية بدل التقليدية للتقليل من التكاليف و الجهد ، و بالتالي باتت الرقمنة المرتكزة على نظم متطورة كنظام سويفت و كذا اليات التمويل الالكترونية كالاعتماد المستندي الالكتروني والتحصيل المستندي الالكتروني و التحويل الحر الالكتروني ضرورة ملحة لتحقيق أهداف التجارة الخارجية المعاصرة ومنه ركزنا في دراستنا علي آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل رقمنة القطاع المصرفي لما تفتضيه المصلحة العامة سواء للمتعاملين الاقتصاديين و كذا البنوك ، واعتمدنا في هذه الدراسة علي الأسلوب الوصفي لسرد آليات الصيرفة الالكترونية في التجارة الخارجية و كذا ترتيب مراحل العملية التمويلية عن طريق البنك و الأسلوب التحليلي للخروج بنتائج إحصائيات هذه العمليات خاصة الصادرات – لان المنطقة تتميز بتصدير منتوج التمور – المقدمة من البنك الوطني الجزائري و الشركة الجزائرية لتامين و ضمان الصادرات CAGEX ، مكان الدراسة ، من سنة 2020 إلى غاية الثلاثي الاول لسنة 2024 و خلصت دراستنا إلى تسجيل نمو متزايد لعمليات التجارة الخارجية على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة – حي الأمل – .

كما تعطي محاولتنا هذه تنبؤات إيجابية لتطبيق الصيرفة الالكترونية وما ستعود به على الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: تجارة خارجية، صيرفة إلكترونية، تمويل.

Abstract :Foreign trade is the most important factor in meeting the endless desires of individuals and the well-being of nations and constitutes the most important share of countries'GDP , and with the rapid development of the world in various areas , particularly the economy , algeria is obliged to develop its transactions in accordance with international standards , electronic banking instead of conventional banking to reduce costs and effort, thus, digitization based on sophisticated systems such as SWIFT system and electronic finance machinery such as electronic documentary accreditation, electronic documentary collection and electronic free transfer is an urgent need to achieve the objectives of contemporary foreign trade, in our study, we focused on foreign trade financing mechanisms in the light of the digitization of the banking sector as required by the public interest, both economic customers and banks , in this study, we relied on the descriptive method of listing the mechanisms of electronic banking in foreign trade as well as arranging the stages of the financing process through the bank and the analytical method of producing the results of the statistics of such transactions, especially exports-because the region is characterized by the export of dates products-provided by the algerian national bank and the algerian company for insurance and export guarantee CAGEX , the place of study from 2020 to the first quarter of 2024, our study concluded that there was a growing growth of foreign trade operations at the bank BNA agency al-amal biskra.

Our attempt also gives positive predictions of the application of electronic banking and what it will bring to the national economy.

Keywords :foreign trade, e-banking, finance.

فهـــــــــــــرس المحتويات :

العنوان	رقم الصفحة
شكر	–
الإهداء 1	–
الإهداء 2	–
ملخص الدراسة	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الأشكال	–
قائمة الجداول	–
مقدمة العامة	أ
الفصل الأول :الإطار النظري لآليات تمويل التجارة الخارجية في ظل الصيرفة الالكترونية في الجزائر	6
تمهيد الفصل الأول	7
المبحث الأول: أساسيات التجارة الخارجية.	8
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و أهدافها.	8
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.	9
المطلب الثالث: أنواع و أدوات سياسة التجارة الخارجية.	11
المبحث الثاني : الرقمنة في القطاع البنكي (الصيرفة الالكترونية).	18
المطلب الأول : مفهوم وأهمية الرقمنة في القطاع البنكي .	18
المطلب الثاني : خصائص و مزايا و عيوب وكذا مخاطر الرقمنة في القطاع البنكي .	19
المطلب الثالث: مؤشرات الرقمنة في القطاع البنكي .	22
المبحث الثالث: آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل رقمنة القطاع المصرفي .	24
المطلب الأول : الاعتماد المستندي الالكتروني كأهم آلية للصيرفة الالكترونية	24
المطلب الثاني : وسائل الدفع الالكترونية الممولة للتجارة الخارجية .	25
المطلب الثالث: اثر الصيرفة الالكترونية على التجارة الخارجية في الجزائر .	26
خلاصة الفصل الأول	27

الفصل الثاني: دراسة حالة لتمويل التجارة الخارجية في البنك الوطني الجزائري – وكالة بسكرة .	**28**
تمهيد الفصل الثـــــــــاني	**29**
المبحث الأول:عموميات حول البنك الوطني الجزائري.	**30**
المطلب الأول: نشأة و تعريف البنك الوطني الجزائري	**30**
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.	**32**
المطلب الثالث:أهداف ووظائف البنك الوطني الجزائري.	**34**
المبحث الثاني: تقديم وكالة البنك الوطني الجزائري–وكالة بسكرة –	**35**
المطلب الأول:لمحة تاريخية عن وكالة بسكرة.	**35**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري–وكالة بسكرة –	**36**
المطلب الثالث: نظام السويفت كأساس لعملية تمويل التجارة الخارجية في ظل الصيرفة الالكترونية في البنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة –.	**39**
المبحث الثالث : آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل الصيرفة الالكترونية في البنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة –.	**41**
المطلب الأول : الاعتماد المستندي ، التحصيل المستندي ، التحويل الحر كآليات لتمويل التجارة الخارجية في ظل الصيرفة الالكترونية في البنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة –.	**41**
المطلب الثاني : الطرق المتبعة لتغطية مخاطر الصيرفة الالكترونية في التجارة الخارجية	**45**
المطلب الثالث: إحصائيات حول تمويل التجارة الخارجية في ظل الصيرفة الالكترونية في البنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة – من 2020 إلى غاية الثلاثي الاول من سنة 2024.	**47**
خلاصة الفصل الثاني	**49**
خاتمة	**48**
قائمة المراجع	**50**

قائمة الاشكـــــــــــــــال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري .–وكالة بسكرة . –	36
02	تلخيص مراحل سير عملية الاعتماد المستندي.	42
03	رسم بياني لإحصائيات عدد المصدرين و عدد العمليات في CAGEX	46
04	رسم بياني لإحصائيات لعمليات التوطين في BNA BISKRA -ELAMEL	47

قائمة الجـــــــــــــــداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	قائمة البنوك وشركات التأمين المساهمة في شركة CAGEX	45
02	إحصائيات لعدد المصدرين وعدد العمليات التي شملها التامين في ال: CAGEX	46
03	عدد عمليات التوطين التي قدمتها BNA– حي الامل– لزبائنها بجانب لصادرات	47

مقدمة عامة

مقدمـــــــــــــــــــــة:

تعتبر التجارة الخارجية من بين أهم السبل والمقومات الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول وهي العصب الرئيسي الذي يحرك اقتصاديات الدول، ومن ثم تطوير القدرة الإنتاجية وتوسيع فرص العمل حيث أنها تساهم في زيادة الدخل الوطني ورفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

ومع توسع العلاقات الدولية وتشابكها أدى ذلك إلى المزيد من التعقيدات في المبادلات التجارية ومع زيادة المخاطر المحيطة بها، بات لزاما إنشاء هيئات ومؤسسات تشرف وتراقب هذه الحركة الاقتصادية المتشعبة من اجل السير الحسن للإجراءات والمعاملات الخارجية مثل البنوك.

كان من نتائج تطور التجارة الخارجية من التقليدية إلى الحديثة إنشاء نظم وأدوات رقمية واكبت التحول التكنولوجي السريع لتعزيز كفاءة التجارة الخارجية، ، وذلك تخفيضا للتكاليف من جهة، ومواكبة للتطورات التي فرضت عليها مزيدا من المنافسة من جهة أخرى، وبالتالي وجوب التقرب من العميل وخدمته على مدار الساعة، وفي أي مكان ممكن، ومما لا شك فيه فان القطاع المالي بما فيه من أسواق ومؤسسات مالية وبنوك، من أهم القطاعات التي استفادت من هذه الرقمنة و خاصة تقنية السند الالكتروني كآلية التي سهلت الكثير من المعاملات ، وكذا في جانب عصرنة عرض وتقديم خدماتها، وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم الصيرفة الالكترونية و استحداث مؤشرات جديدة ، كأداة لجدارة و كفاءة المبادلات في التجارة الدولية.

والمعروف أن النظام المصرفي يعد من الروافد الرئيسية في تلبية الحاجيات اللامحدودة للمجتمعات التي لن تلبى إلا عن طريق التجارة الدولية.

وتماشيا مع ذلك أصبح من المستلزم أن تتكيف مختلف المؤسسات عبر الدول، ومنها الجزائر، مع هذه التغيرات الجديدة، والتي قد تؤثر على مستوى تنافسيتها، ومن ثم بقائها واستمراريتها في السوق، وللأهمية التي تتمتع بها التجارة الخارجية في ظل رقمنة القطاع البنكي اختير هدا المجال موضوعا لهذه الدراسة الذي يطرح دور الصيرفة الالكترونية في تحسين وتسهيل المعاملات التجارية الخارجية بين المتعاملين الاقتصاديين.

❖ **الإشكالية :**

ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي الآليات المعتمدة من طرف البنوك لتمويل التجارة الخارجية في ظل الرقمنة التي يشهدها النظام المصرفي الجزائري؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية ولتسهيل الإجابة عليها تطرقنا إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1– ما علاقة التجارة الخارجية بالصيرفة الالكترونية؟

2– هل هناك مخاطر تصاحب رقمنه القطاع البنكي في الجزائر؟

3– ما مدى تأثير رقمنه القطاع البنكي على التجارة الخارجية في الجزائر؟

❖ **الدراسات السابقة:**

إن الغرض الجوهري من التعرض للدراسات السابقة هو تسليط النظر على أهم الدراسات النظرية والتطبيقية ذات الصلة بموضوع البحث ومعرفة النتائج المتوصل إليها والتي يمكن الاستفادة منها لمعالجة موضوع الدراسة.

1- (لبزة ي.، 2022-2023) ، وجاءت الدراسة لإبراز الأهداف التالية : معرفة واقع التحول الرقمي في الجهاز المصرفي الجزائري من خلال عينة البنوك محل الدراسة، باعتبارها مرآة للجهاز المصرفي الجزائري وجزء لا يتجزأ منه تتأثر به مباشرة وتعكس واقعه اجمالا، التعرف على ماهية التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، ابراز خطوات التحول الرقمي و دوافعه التعرف على أهمية و أسباب و مراحل التحول الرقمي في القطاع المصرفي، التعرف علي اشكالات التحول الرقمي في البنوك ، تم الاعتماد في هذه الدراسة علي المنهج الوصفي و ذلك في وصف متغيرات الدراسة بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي من خلال تحليل المقابلات البحثية و من خلال تحليل المقابلات و كذا النتائج المتوصل إليها و التعليق عليها و إسقاط نتائج عينة البنوك محل الدراسة علي القطاع المصرفي الجزائري، عينة الدراسة البنوك العمومية و الخاصة بولاية الوادي –البنك الوطني الجزائري–القرض الشعبي الجزائري–بنك التنمية المحلية–بنك ترست الجزائر–بنك الخليج الجزائر، و المجال الزماني من 01-03-2023 إلى غاية إلى غاية 30-04-2023 ، و من أهم النتائج التي تم التوصل إليها : هناك خطوات نحو التحول الرقمي للقطاع المصرفي الجزائري لكنها بطيئة بسبب عدم توفر البنية التقنية الحديثة التي توفر تقنيات متطورة في المجال ، أما التوجه الذي يراه الباحث مناسبا و محفزا للقيام بدراسته أنها تعطي صورة واضحة عن التحول الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري.

2-(صفية، 2021-2022) ، وكان هدف الدراسة التعريف بالعمل المصرفي الالكتروني، معرفة المخاطر و التقنيات التي تواجه العمل المصرفي الالكتروني، معرفة آليات و تقنيات تمويل التجارة الخارجية ، معرفة نظم تسوية و التحولات المصرفية الالكترونية، المنهج المتبع في هذه الدراسة كان الوصفي التحليلي من خلال اظهار محتوي المخططات الاقتصادية المتطرق إليها،

و مجالها المكاني بنك الفلاحة و التنمية الريفية – ادرار- ، وأما المجال الزماني غير محدد ،و من أهم النتائج المتوصل إليها أن العمل المصرفي الالكتروني يعتبر من أهم المجالات التي تسعي البنوك إلى تطويره و مواكبة التطورات الراهنة و أن التجارة الخارجية هي من القطاعات المهمة في تطوير الاقتصاد المحلي و الدولي، أما التوجه الذي يراه الباحث مناسبا و محفزا للقيام بدراسته كان معرفة اثر العمل المصرفي الالكتروني لتسهيل التواصل بين العملاء باستخدام وسائل متطورة بأقل التكاليف و المخاطر و ترقية التجارة الخارجية.

3- (مروة، 2021-2022) ، تناولت الدراسة الأهداف التالية و هي محاولة تسليط الضوء علي مدي تطور التجارة الالكترونية في الجزائر و توضيح مدي مساهمة التحول الرقمي في تحسين التجارة الالكترونية ، و اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي في وصف مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتحول الرقمي و التجارة الالكترونية و مكانتها في الجزائر و تاريخيا سرد مراحل تطورها، و تحليليا من خلال تحليل نتائج الدراسة التي تعرض لها الموضوع من خلال استخدامه مؤشرات تقنية المعلومات والاتصالات، و عينة الدراسة هو اثر التحول الرقمي في الجزائر ، و الإطار الزماني من سنة 2016 إلى 2021 ، و اهم النتائج كان ضرورة تسريع و تيرة الابتكار و الابداع و زيادة الإنتاجية، التقليل من التكاليف ، و أن شبكة الانترنت هي الركيزة الأساسية للتجارة الالكترونية و تعميمها متوقف علي مدي تطور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، وساهم التحول الرقمي في مجال عمليات التجارة الالكترونية في تحسن ملحوظ في اقتصاد الجزائر، أما التوجه الذي يراه الباحث مناسبا و محفزا للقيام بدراسته كان دور التحول الرقمي في تطوير التجارة الالكترونية ،و وضعية الجزائر بالنسبة للتحول الرقمي و مدى استعدادها بتقديم مؤشرات تعبر عن واقع تبني تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و استعمالها في التجارة الالكترونية.

❖فرضيات البحث:

ف1 : تعتبر الصيرفة الالكترونية المحرك الاساسي للتجارة الخارجية في وقتنا الحالي .

ف2 : هنا كمخاطر تصاحب رقمنه القطاع البنكي في الجزائر.

ف 3 : زاد حجم المبادلات الدولية في الجزائر منذ أن خطت البنوك الجزائرية خطواتها الأولى في مجال رقمنة أنظمتها.

❖دوافع اختيار البحث:

أسباب ذاتية:

- حداثة الموضوع وفضول اكتشاف الجديد.
- توافق الموضوع مع التخصص.

أسباب موضوعية:

- دور الرقمنة في القطاع المصرفي وما تلعبه من تأثير كبير جدا على الاقتصاد العالمي وشعورنا بالمسؤولية تجاه وطننا بضرورة إسهامنا و لو بمقترحات في هذا المجال .

❖ أهداف البحث:

-تهدف الدراسة إلى معرفة مدى فعالية رقمنة القطاع المصرفي في الجزائر في الدفع بعجلة التطور للتجارة الخارجية بالجزائر .

- تهدف الدراسة إلى التعرف على الآليات الحديثة لتمويل التجارة الخارجية في الجزائر .

❖أهمية البحث :

لعل حداثة الموضوع و الأهمية المفروضة لمواكبة قطار التطور السريع ، جعلنا كباحثين في هذا الاختصاص نحاول أن نكون من المبادرين إلى فك طلاسم هذا الموضوع لكي نتمكن من تذليل الصعوبات لغيرنا في فهم هذا الموضوع الحديث و كذا تقديم توصيات و مقترحات للعاملين في المجال قد تساعدهم على تحقيق الأفضل لبلدنا في عالم لا يعترف إلا بالقوي ، ولهذا كان اختيارنا للإطار المكاني و الزماني للدراسة كالاتي :

1- الإطار المكاني: البنك الوطني الجزائري – وكالة حي الأمل، بسكرة –

2- الإطار الزماني: من سنة 2020 إلى غاية الثلاثي الاول من سنة 2024.

❖المنهج المتبع في الدراسة:

في الفصل الأول اعتمدنا على المنهج الوصفي لسرد ماضي التجارة الخارجية و إعطاء وصف لآليات التمويل في البنوك ، أما الفصل الثاني التطبيقي فقد غلب عليه المنهج التحليلي وذلك لتحليل و تفسير إحصائيات زودنا بها كل من طرف البنك الوطني الجزائري و كذا شركة التامين .

❖أدوات جمع البيانات:

-الأدوات النظرية المستعملة والمتمثلة في الكتب، المقالات ، المذكرات.

- الأدوات العملية المستعملة تتمثل في الإحصائيات و إجابات المسؤولين على أسئلتنا المباشرة .

❖محتوي البحث :

للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة فرضياته تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

– الفصل الأول: الإطار النظري لآليات تمويل التجارة الخارجية في ظل الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

تم تقسميه إلى ثلاث مباحث ،المبحث الأول حول أساسيات التجارة الخارجية من خلال تقديم أساسيات التجارة الخارجية ، أما المبحث الثاني فتناول الرقمنة في القطاع البنكي ، ومن ثمة المبحث الثالث بعنوان آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل رقمنة القطاع المصرفي الجزائري .

–الفصل الثاني: دراسة حالة لتمويل التجارة الخارجية في البنك الوطني الجزائري – وكالة بسكرة.

والذي جاء بنفس نسق سابقه من حيث عدد المباحث حيث نزلنا إلى الميدان في دراسة تطبيقية جاء في مبحثها الأول عموميات على البنك الوطني الجزائري ، أما المبحث الثاني فكان الحديث فيه عن وكالة البنك الوطني الجزائري – وكالة حي الأمل بسكرة – محل الدراسة ، مع تطرقنا لأساس نظام الصيرفة الالكترونية والمتمثل في نظام سويفت، و ختمنا فصلنا أكثر تفصيلا حيث تطرقنا بإسهاب إلى آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل رقمنة القطاع المصرفي على مستوى الوكالة ، لتكون صفة العمل اقتراحات للعاملين في المجال من اجل الوصول الى منظومة مصرفية وطنية أكثر تطورا و نجاعة.

الفصل الأول: الإطار النظري لآليات تمويل التجارة الخارجية في ظل الصيرفة الالكترونية في الجزائر

تمهيـــــــــد الفصل الأول:

تحتل التجارة الخارجية مكانة رائدة في الاقتصاديات العالمية ، و مما لا شك فيه أن لهذه التجارة قنوات و وسائط تربط بين أطرافها ، حيث تلعب المصارف هذا الدور ، وتعمل هذه المؤسسات المالية و مختلف فروعها من خلال مجموعة من المكانيزمات و الإجراءات لتعزيز و تقوية المبادلات الدولية باعتبارها الركيزة الأساسية و المحرك للاقتصاد و الممول الرئيسي لمختلف المشاريع من خلال إرساء مجموعة من اليات عصرية و حديثة لتمويل التجارة الخارجية ، وفي ظل التحول الرقمي في جميع مجالات الحياة بات لزاما على الجزائر مواكبة التطور المصرفي العالمي برقمنة قطاعها البنكي وذلك يبين حاجة التجارة الخارجية الجزائرية لصيرفة الكترونية بمواصفات عالمية .

وذلك ما سنتطرق اليه في المبحث الأول حيث سنعرف أساسيات التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني فنعرج على الصيرفة الالكترونية، لنتطرق في المبحث الثالث إلى آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل رقمنة القطاع المصرفي في الجزائر.

المبحث الأول: أساسيات التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية واهدفها.

أولا : مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة مفاهيم للتجارة الخارجية حسب وجهات المفكرين الاقتصادية، ونذكر منها:

أ- "هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الخدمات ورؤوس أموال تنشا بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن بين وحدات سياسية " (جمال جويدان الجمل، 2013، صفحة 17)

ب- " تعتبر التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات، ورؤوس الأموال، بين الدول المختلفة فضلا عن السياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين مختلف الدول" (فطيمة حاجي، 2017، صفحة 22)

ج- "تعرف التجارة الخارجية أو التجارة الدولية بمبادلات السلع الاقتصادية القائمة بين الدول المختلفة التي تحددها الرقابة الجمركية، وتقدر قيمتها بما في ذلك تقديرات البضائع المهربة ذات الأهمية الاقتصادية" (المشهداني، 2017، صفحة 10)

ومنه نستنتج أن التجارة الخارجية هي حركة وانتقال للسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين مختلف الدول والمنظمات باختلاف أوطانهم، وقد تم إدراج مفهوم الاستثمار ومدى تأثيره على الناتج القومي الإجمالي من خلال حركة رؤوس الأموال وتحددها الرقابة الجمركية.

ثانيا: أهداف التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهداف عديدة وهامة لتعزيز النمو الاقتصادي المحلي والعالمي للدول وإشباع حاجياتها ولاكتفائها ذاتيا ، ومنه فان الدول تحتاج للاستيراد والتصدير لإشباع حاجيات مواطنيها ولزيادة إنتاجها القومي الإجمالي ويمكن إبراز أهداف التجارة الخارجية فيما يلي:

أ- تعمل على تقريب مستويات الدخول المحلية والعالمية عن طريق تعادل أسعار عوامل الإنتاج وكذا تزيد من الدخل الحقيقي للدول المشتركة في التجارة الخارجية، كما تعمل على الاستخدام الكفء للمواد الطبيعية الوطنية.

ب-تعد التجارة الخارجية عاملا مهما للنفوذ الاقتصادي، فهي تزيد من قدرة الدول على الاستهلاك وتزيد الناتج العالمي وتمدنا بالمواد النادرة.

ج- الحصول على المواد الأولية والمواد النصف مصنعة التي تحتاج إليها الدول و منها يتم سد حاجياتها، و تحويل الخبرات من دولة لأخرى للاستفادة منها لإحداث تطور اقتصادي لبلد ما.(حشيش، 1993)

د- استراد السلع الضرورية التي لا يمكن علي الدول تصنيعها كما هو الحال للدول النامية مثل استراد معدات مصنع لتوفير فرص عمل و بالتالي زيادة الناتج القومي .

هـ- جلب تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الأمثل للدول الضعيفة للعبور الأمن ، وتضييق الفجوة التكنولوجية مقارنة بالدول المتقدمة .

و- دراسة اختلال ميزان المدفوعات ونظم أسعار الصرف ومعالجتها (سعادة، 2012، الصفحات 21-22)

ل- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية الدولية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

هناك عوامل عديدة مؤثرة على التجارة الخارجية بتفاوت الظروف الطبيعية والاقتصادية، ومن هذه العوامل نذكر أهمها:

أ- المناخ: إن المناخ يؤثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ويؤثر كذلك علي نفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة، و بالخصوص في متوسط كميات الأمطار و درجة الرطوبة و الحرارة التي تتغير من دولة لأخرى، إلا أن التقدم العلمي اثر بالإيجاب بإحداث تغيير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة، إلا أن بدائل المنتجات أصبحت تحل محل المنتجات الزراعية.(حشيش مجدي، 2005، صفحة 29).

ب- التفاوت في الموارد الطبيعية: تختلف الدول في الموارد الطبيعية حسب ثرواتها الطبيعية كالأراضي الزراعية، والمعادن كالحديد والنحاس والفحم وما تحتويه باطن الأرض من مواد خام كالبترول والغاز وتتخصص الدول في الإنتاج حسب ما تحتويه من ثروات مثل الجزائر في إنتاج البترول والغاز وأخري في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية

وخاصة في التوجه إلى الطاقة البديلة بدل الطاقة الأحفورية التي تفتقدها خاصة الدول المصنعة والذي يؤدي إلى تركيز شديد في مناطق التجارة الخارجية.(حشيش مجدي، 2005، صفحة 29) .

ج- حجم الدولة أو المساحة الجغرافية: إن درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدول مقارنة بالمساحة وحجم الدول له تأثير في مزايا الإنتاج الكبيرة الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام تجارة دولية. (الشايب، 2020-2021) .

ت- التفاوت في القوة البشرية: إن معدلات النمو السكاني متفاوت من دولة لآخري مثلا الدول المتخلفة ذات الكثافة السكانية لديها وفرة في الأيدي العاملة غالبا تكون غير ماهرة ووفرتها تؤدي إلى زيادة في الطلب على العمل وانخفاض الأجور يجعلها متوفرة خاصة الصناعات الخفيفة مثل النسيج، أما بالنسبة للدول المتقدمة التي تعاني من نقص نسبي في القوة البشرية وبالتالي تتأثر حجم الطاقة الإنتاجية بها مع ارتفاع الأجور والمهارة في الإنتاج وبالتالي تتخصص في الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية مثل الصناعات الثقيلة.(حشيش مجدي، 2005، صفحة 30).

ث- التفاوت في حجم رؤوس الأموال: رأس المال هو عامل مكتسب يؤدي إلى التفاوت في عملية الإنتاج، فبعض الدول تتمتع برصيد كبير من رأس المال ومع ارتفاع الدخل القومي يساعدها على استمرار التنمية وزيادة مدخراتها ومنه نستنتج أن هذه الدول تتخصص في إنتاج السلع الإنتاجية كالآلات ووفرة رأس المال يساعدها علي الاستثمار في دول أخرى ذات الكثافة السكانية العالية خاصة في الدول المتخلفة التي تعاني من ندرة رأس المال الذي يعيقها في التقدم الصناعي و الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية و انخفاض الدخل القومي مع إمكانية التغلب عليه بجلب الاستثمارات الأجنبية واستغلال رأس المال في مشروعات التنمية .(حشيش، 1993، صفحة 31) .

ج- تكاليف النقل: إن تكلفة النقل تضاف إلى تكلفة الإنتاج، من هنا تتجه الدول إلى إقامة صناعتها بالقرب من الموانئ التي تسهل لها عملية نقلها بأقل تكلفة مقارنة بدول أخرى ذلك لأن تكاليف النقل البحري اقل تكلفة، لأن بعض المواد تفقد من وزنها أثناء النقل مثل الفحم في صناعات الحديد الصلب ،أما بعض المواد عكس ذلك ، مثل القطن الذي يحبذ إنشاء المصانع بالقرب من مناطق الأسواق الذي يزيد من قدرتها التنافسية. (سعادة، 2012، صفحة 16).

ح- توفر التكنولوجيا الحديثة: إن استحداث تكنولوجيا جديدة في إنتاج السلع المستحدثة يعطي للدول صاحبة الاختراع والابتكار بالتفوق النسبي خاصة في فترة ظهورها مقارنة بأخرى، فإن الدول صاحبة التفوق العلمي خاصة الدول الأوروبية فالسلع الجديدة عالية التكنولوجيا هي عماد تجارتها الدولية.(سعادة، 2012، صفحة 17)

خ- فروق الأسعار: إن الفروق في الأسعار يؤثر مباشرة على قيام التجارة الدولية، فنفقات الإنتاج العالية أو المنخفضة بين الدول يؤثر على أسعار السلع فالمستهلك يبحث دائما على الأسعار المتدنية ليتمكن من تحقيق أقصى إشباع ممكن من دخله، دون النظر لإنتاجها محليا أو خارجيا، لآن القدرة التنافسية للمنتج تتحدد في النهاية بالسعر.

(حشيش، 1993، صفحة 22)

د- اختلاف الأذواق: إن اختلاف العادات والتقاليد واختلاف الأديانُ تنشئ اختلافات في الأذواق مع اختلافات البيئة الجغرافية وفروق الدخول من مسببات هذه الاختلافات فمثلا الفرق في الدخل بين مختلف الشرائح يؤدي إلى طلب على المنتج الأجنبي الأغلى ثمنا مقارنة بالمنتج المحلي وبالتالي يؤثر على حجم التجارة الخارجية. (حشيش مجدي، 2005، الصفحات 28-29)

و- القدرة على تبديل أوجه النشاط الاقتصادي: أكد الاقتصاديون على أن هناك نوعين من المجتمعات، مجتمعات قادرة على تغيير أوجه النشاط الاقتصادي كما هو حاصل في البلدان المتقدمة فإن المجتمع بها مرن ، فالأسواق بها تتميز بالحساسية الشديدة لتغيير الأسعار فهي أسواق تنجذب للصناعات الرابحة وتوجيه رؤوس الأموال وتسعي إلى النمو الاقتصادي والرفاهية، بعكس المجتمعات التقليدية فهي غير مرنة فهي عاجزة عن إحداث التغيير لأوجه النشاط الاقتصادي فإنها مجتمعات تفضل الراحة على العمل ويفضلون نفس الأعمال المتوارثة، فانخفاض أسعار سلع منتجاتها في الأسواق الخارجية مقارنة بأسعار السلع للدول المتقدمة كنتيجة التقدم التكنولوجي فهذا يحدها من زيادتها دخول الأفراد و النمو الاقتصادي مقارنة بنظيراتها فهي تعتمد علي إنتاجها الزراعي وموادها الخام . (حشيش مجدي، 2005، صفحة 46)

المطلب الثالث: أنواع وأدوات سياسة التجارة الخارجية.

أولا: أنواعها

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تؤدي إلى فرض قيود تجارية لحماية التجارة الخارجية، وتطبيق سياسات التكامل الاقتصادي بين الدول، وتهدف أيضا إلى تحقيق التوظيف الكامل والاكتفاء الذاتي، وتثبيت سعر الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات، وتختلف هذه الإجراءات من دولة لأخرى، وتنقسم السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين ، هما سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية.

أ- سياسة حرية التجارة الخارجية:

المقصود بها هو عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية بأن تكون حرة خالية من القيود والعقبات، وبالتالي عدم وضع قيود تعوق من تدفق السلع عبر الحدود بالنسبة للواردات أو الصادرات، مع إلغاء الحدود الجغرافية والسياسية بين الدول كما هو الحال بالنسبة للتجارة الداخلية. (حشيش مجدي، 2005، صفحة 293)

ويعتمد أنصار هذا الاتجاه على عدة حجج وهي:

1- الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج:

إن أنصار الحرية ينادون بتقسيم العمل والتخصص في الإنتاج، فإن كان حرية في التبادل يصبح السوق اشمل وأوسع مع تخصص الدول في إنتاج السلع المناسبة حسب ظروفها الطبيعية والتاريخية وبتكاليف منخفضة، والتخصص يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة ما يتيح للدول حسن استغلال مواردها. (حشيش مجدي، 2005، صفحة 293)

2- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية:

مع حرية تقسيم العمل والتخصص الدولي تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة، التي تكون تكلفة إنتاجها في الداخل عالية التكاليف تؤدي الحرية إلى الزيادة في الدخل الحقيقي مما يعود بالمنفعة على المستهلك والمنتج معا، وهذا التخصص يؤدي إلى حسن استغلال الموارد وتحقيق أقصي منفعة. (حشيش مجدي، 2005، صفحة 294)

3-الحرية تشجع التقدم الفني:

الحرية تؤدي إلى التنافس في إنتاج السلع، مع التقدم الفني ينشط الإنتاج وتتحسن وسائل الإنتاج، ويؤدي هذا إلى تخفيض أسعار المنتجات ورخصها مع خفض النفقات و يحفز المنتجين الآخرين علي إيجاد طرق أخرى لتحسين و تطوير المنتجات مما يعود بالمنفعة علي المستهلك. (حشيش مجدي، 2005، صفحة 294)

4-الحرية تساعد على الإنتاج الكبير:

تساعد الحرية على وصول المشروعات الإنتاجية إلى حجومها المثلي، بما أن الدول الصغيرة تمتاز بطلب وسوق محلي ضعيف مما لا يساعدها على أن تصل إلى أحجامها المثلى بالنسبة للسلع المنتجة، وممكن أن يسيء هذا إلى

اقتصادها الوطني بغلق المنافسة الأجنبية بتشجيع المنتوج المحلي وغلق الاستيراد يقزم مشروعات الدول الصغرى من الوصول إلى الحجوم المثلي.(حشيش مجدي، 2005، صفحة 296)

ب– سياسة حماية التجارة الخارجية:

ظهرت سياسة الحماية في الوقت نفسه مع الحرية التجارية للتجارة الخارجية (التدخل في التجارة الخارجية) أي خضوع التجارة الخارجية إلى رقابة وتدخل السلطات الاقتصادية في الكم والنوع. ولكن من الملاحظ بأنه عند الحديث عن السياسات التجارية فان الذهن ينصرف مباشرة إلى سياسة الحماية التجارية كما إن السياسات التجارية تختلف من دولة لأخرى تبعا لتطورها الاقتصادي ومستوى تركيب نشاطها الإنتاجي والموردي، أما إذا كان إنتاجها ما يزال في طور النمو فهو يحتاج إلى حمايته من المنافسة الخارجية مما يستلزم معه تطبيق سياسات تجارية مشددة وحماية اقتصادها القومي من غزو السلع الأجنبية، ويعتمد أنصار هذا الاتجاه على عدة حجج ومن أهمها:

1 – حماية الصناعات الناشئة:

وتعتبر من أهم الحجج الاقتصادية للحماية وهي الصناعات الحديثة التي قد تنافسها السلع المستورة فتقوم أدوات الحماية من التصدي للسلع الأجنبية وأول من نادى بحماية الصناعات الناشئة الأمريكية من السلع الانكليزية هو الأمريكي (ألكسندر هاملتون) عام 1791، ثم تبعة الألماني(فريدريك ليست) عام 1841 عندما نادى بحماية الصناعات الألمانية على الأقل في مراحلها الأولى، و يجب فرض رسوم جمركية مما يترتب عليه رفع السلع الأجنبية في الداخل بحيث تستطيع الصناعة الناشئة المنافسة لكي تغطي نفقة الإنتاج المرتفعة ، و قد اشترط (ليست) عدة قيود لتطبيق مبدأ الحماية و من أهمها :

- يجب أن تحمي الدولة الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية وقد يكون العمل الرخيص سببا رئيسا في انخفاض التكاليف ومن ثم الأسعار، فتعمل الدولة على التدخل لحماية منتجاتها من منافسة الدول ذات العمل الرخيص.
- إن الحماية يجب ألا تفرض إلا بالنسبة للصناعات المهيأة بطبيعة الظروف الاقتصادية في البلد للتقدم والقدرة على المنافسة أي حماية الصناعة الناشئة في طور نشأتها فقط والحد من سياسة الإغراق من قبل الدول الأخرى.

- الحماية يجب أن تكون لفترة مؤقتة فقط إلى أن تنمو هذه الصناعة وتصبح قادرة على المنافسة مما يؤدي إلى تخفيض الرسوم الجمركية بالتدريج إلى أن تضاهي السلع الأجنبية في الجودة والسعر. (حشيش مجدي، 2005، صفحة 300)

2 – اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:

إن سياسة الحماية تجذب رؤوس الأموال للداخل لتجنب عبء الرسوم الجمركية و تؤدي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي، لأنها تساعد علي تنمية الصناعة، و الحماية الجمركية تؤدي إلى رفع الأسعار هذه المنتجات في الداخل مع زيادة الربح المتوقع للاستثمار مما يؤدي إلى إغراق رأس المال الأجنبي مع زيادة الدخل القومي . (حشيش مجدي، 2005، الصفحات 300-301)

3– تنوع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يضمن التنوع في الاقتصاد ضمان من الهزات الاقتصادية أو الكساد العالمي الذي يؤثر على مركز الدولة المالي.لان التخصص في الإنتاج وتصدير عدد محدود من السلع مع الميزة النسبية واستراد معظم السلع من الخارج يصبح الاقتصاد الوطني عرضة للهزات الاقتصادية مثل الحروب والكساد والأوبئة مثل كورونا. (حشيش مجدي، 2005، صفحة 301)

4– معالجة البطالة وتحسين مستوى العمالة:

يؤكد أنصار الحماية على علاج لظاهرة البطالة لا شك أن الضريبة علي السلع الأجنبية يحول الطلب على غيرها من المنتج المحلي يساعد على رواج السلع المحلية مما يساعد على انتشار العمالة و يزيد من فرص الاستثمار المربح بالداخل. (حشيش مجدي، 2005)

5– الحصول علي إيراد لخزانة الدولة:

إن فرض الرسوم الجمركية خاصة علي الواردات تساعد علي تمويل جزء من نشاط الدولة بواسطة الدول الأجنبية مما يجبر المصدر علي خفض أسعار بيع صادراتها مما يخفف العبء علي المواطن. و مساعدة ميزان المدفوعات من العجز. (حشيش مجدي، 2005)

ثانيا : أدوات السياسات التجارية

تقسم أدوات السياسات التجارية إلى نوعين رئيسين هما الأدوات المباشرة (الكمية) و الأدوات غير المباشرة (السعرية)

أ- الأدوات الغير المباشرة (السعرية):وهي الرسوم أو التعريفات الجمركية(Import Tariffs)

1-من حيث طرق فرضها هنالك ثلاثة أنواع منها هي:

- الرسوم أو التعريفة النوعية (Specific Tariffs):

وهو رسم استراد ذو قيمة نقدية ثابتة على الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة بغض النظر عن سعرها، ويتم تحصيلها بسهولة وذلك بمعرفة عدد الوحدات العينية للواردات وليس لقيمتها، مثال(10دولار) على كل طن اسمنت مستورد أو (400دولار) على كل سيارة مستوردة ،أو (5دولار) على كل طن من الحنطة المستوردة.

- الرسوم أو التعريفة القيمية (Account Tariffs) :وهي بفرض نسبة مئوية ثابتة من القيمة النقدية للوحدة الواحدة من السلعة المستوردة، مثل (5%) على السيارات و (25%) على الثلاجات و (150%) على السجائر المستوردة، وهي تمكن المنتجين المحليين من التغلب على فقدان القيمة الحمائية التي تخلفها التعريفة النوعية أثناء التضخم.

- الرسوم أو التعريفة المركبة (Compound Tariffs):

وهي خليط وتوليفة بين الاثنين، مثلا (400دولار) على كل سيارة مستوردة إضافة إلى (5%) من قيمة كل سيارة مستوردة عن كل سنة خارج الموديل. ومن الملاحظ أنا لولايات المتحدة الامريكية تستخدم خليطا متناسقا من الرسوم القيمية والنوعية في حين تستخدم اغلب الدول الأوربية الرسوم القيمية بشكل أساسي.

2-أنواع التعريفة الجمركية من حيث آثارها على تحديد الاستيراد والإنتاج والاستهلاك

-التعريفة المانعة : وهي التعريفة التي تؤدي إلى مساواة سعر السلعة المستوردة مع سعر السلعة الوطنية أو تزيد عليها ، وهو شكل متطرف يراد منه منع استيراد هذه السلعة والتعويض عنها بالمنتج المحلي . (المرزوك، 2024)

- الإعانات: تعد الإعانات التي تقدمها الدولة سلاح للشركات المحلية التي تساعدها علي المنافسة و تشجيع الصادرات من السلع إلى الخارج، مما يساعدها علي خفض تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى توسيع الإنتاج و فرص توظيف اكبر و خفض فاتورة الواردات، و هناك مساعدات أخرى تقدمها الدولة مثل المساعدات الإدارية و ضريبية. (شرار، 2007)

ب – الأدوات المباشرة (الكمية):

1- **الحصة الاستيرادية(import Quates)**: وهي قيود كمية تفرض على السلع المسموح والمراد استيرادها أو تصديرها، بحيث أصبحت العوائق الجمركية الكمية أكثر فعالية لتتقيد كمية الواردات دون رفع التعريفة الجمركية التي خفضت في مفاوضات الجات محددة بفترة زمنية محددة غالبا سنة. (شرار، 2007)

2- **الإجراءات الإداريـة:** تستخدمها الدول لإبطاء عملية دخول السلع وعبور إلى الداخل، وهذا للإبطاء دخول السلع المستوردة من بلد المنشأ إلى الداخل وذلك بفرض إجراءات إدارية مثل دخول السلع من مكان واحد وبعيدة عن المطارات والموانئ لتأخير تصفية الإجراءات الجمركية مثل ما حصل على السلع اليابانية الداخلة إلى التراب الفرنسي وذلك لاستعاد حصص الشركات الفرنسية في السواق. (شرار، 2007)

3- **قواعد المناقصات الحكومية:** تعتبر الأكثر أهمية بعد حصص الاستيراد، وتطبق عند شراء الحكومات للسلع أو منتوج معين مع تشجيع شراء المنتج المحلي بدل الأجنبي، مثل تنقل الموظف الأمريكي إلى الخارج يجب أن يكون عبر الخطوط الجوية الأمريكية مع العلم أن الطيران الأوربي أرخص. (شرار، 2007، صفحة 279)

4- **القيود الطوعية على التصدير:** ظهرت في السنوات الأخيرة كبديل لحصص الاستيراد وتعتبر السياسة هي المحرك لها، بحيث تقوم الحكومات بمناقشات مع الموردين الأجانب بتصدير جزء من منتوجهم مما يضطر المصدر على القبول خوفا من قيام الدولة الاتجاه نحو تحصيص على الواردات. (شرار، 2007).

5- **التصنيف الإداري (الجمركي)**:تختلف الضرائب على السلع والمنتجات المستوردة حسب الفئات ونوعها، و مع تطبيق هذه الإجراءات و اختلاف تطبيقها من موظفو الجمارك، حيث تقوم السلطات الجمركية بتحويل سلعة ما من فئة إلى فئة مع رفع التعريفة الجمركية فد تكون للأضعاف القيمة مما يحجم من حجم التجارة الدولية.(شرار، 2007)

6- **السياسات التجارية المرتبطة بإجراءات الاستثمار:** تتكون من خطوات سياسية متعددة وذات طبيعة تجارية بالتزامن مع النشاط الاستثماري الأجنبي في البلد، إن انجاز استثمار أجنبي يفرض عليه أن يصدر نسبة معينة من الإنتاج من إدخال العملة الصعبة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وعلى المستثمر استخدام نسبة معينة من المدخلات المحلية في التصنيع وذلك من اجل تنشيط سوق العمل والمواد الأولية وتتركز خاصة في الدول النامية، مما تعوق قاعدة الميزة النسبية وتحد من التجارة الدولية. (شرار، 2007)

7- معايير الصحة والبيئة والسلامة:

إن المعايير البيئية ومعايير السلامة التي تطبقها حكومات الدول على جميع المنتجات لحماية المواطن من الأضرار التي تسببها السلع الملوثة والناقلة للأمراض، فإن هذه الإجراءات والقيود مبالغ فيها وتحتوي على عنصر حمائي، مثل فرض القيود الجمركية للدول الأوروبية على اللحوم الأمريكية ذات إضافات هرمونية خطيرة. (شرار، 2007، صفحة 282)

المبحث الثاني: الرقمنة في القطاع البنكي (الصيرفة الالكترونية)

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الرقمنة في القطاع البنكي

أولا: مفهومها: إن الرقمنة في القطاع البنكي هي عملية نقل أي صنف من الوثائق الورقية إلى ملفات الكترونية مشفرة قابلة للمعاينة على شاشة الحاسوب. فهي استفادة المصارف من احدث تقنيات تكنولوجيا الاتصال للوصول إلى تقديم خدمات متطورة ترضي بها زبائنها وتحقق لها هي أيضا أرباحا مضاعفة .

كما تعرفها الشبكة الكندية للمعلومات حول التراث " RCIP " أنها العملية التي من خلالها يتم خلق صور رقمية انطلاقا من وثيقة رقمية أو كيان ثلاثي الأبعاد(المالك، 2023)

ويمكن تعريفها على أنها مجموعة المنتجات و الخدمات المالية ، بما فيها المدفوعات و التحويلات و الادخار و الائتمان و التامين و الأوراق المالية و التخطيط المالي و بيانات الحساب ، التي يتم تسليمها عبر التكنولوجيا الرقمية الالكترونية ، كالنقود الالكترونية وبطاقات الدفع و الحساب المصرفي العادي .(لبزة، 2023 - 2022، صفحة 07).

ومنه نستنتج أن مفهوم الرقمنة في القطاع البنكي كالاتي: هي الانتقال من العملة التقليدية الورقية إلى العملية الرقمية باستعمال الحواسيب المتطورة والتكنولوجيا الرقمية بتحويل كافة العمليات والخدمات المصرفية إلى صور رقمية بواسطة الوسائل الكترونية كالحواسيب والهواتف الذكية عبر شبكة الانترنت، وهذا دون زيارة البنك أو التوجه إليه وهذا لتلبية حاجيات الزبائن دون مشقة وعناء.

ثانيا : أهمية الرقمنة في القطاع المصرفي :

للتحول الرقمي في القطاع البنكي العديد من الفوائد لتحسين الأداء و جودة الخدمات للعملاء والبنك نذكر منها الأهم:

أ- **أهداف اقتصادية:**

1- مساندة برامج التطور الاقتصادي، و ذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين الحكومة و القطاع البنكي، و بالتالي زيادة الأرباح للطرفين.

2- توحيد الجهود تحت بوابة الكترونية واحدة بدل ازدواجية بعض الإجراءات في القطاع التقليدي.

3- فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين البنك والتجارة الخارجية الكترونية عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات.

4- تظهر أهمية الرقمنة في القطاع المصرفي في تقريبها وربطها بين المصارف والمتعاملين الاقتصاديين أو الزبائن الأقصى الحدود.

5- كذلك تساعد الشركات التجارية عن طرق المصارف في تسويق منتجاتها في كل أنحاء العالم رغم اختلاف اللغة والعادات و التقاليد، و بذلك فهي تسهم بشكل فعال في الرفع من الأداء الكلي لها.

6- كما تتجلى أهمية الرقمنة المصرفية في مساهمتها في خلق فرص عمل في العديد من المجالات و تعزيز القدرات التنافسية للدول، و كذا الدور التي باتت تلعبه الرقمنة المصرفية في تنفيذ برامج الحكومة الالكترونية وذلك عن طريق الربط المباشر بين جميع الوزارات و المؤسسات و ما في ذلك من تسهيلات في مجال الالتزامات المالية .

ب-الفوائد الإداريـة: نذكر منها:

1- لقضاء على البيروقراطية والروتين الذي يعاني منه القطاع البنكي.

2- الشفافية في التعامل وإلغاء الواسطة والمحسوبية والمجاملة.

3- الإسراع في تنفيذ العمليات الإدارية واختصارها خاصة إتباع الهرم الإداري الطويل.

4- مفهوم إداري جديد وبيئة عمل متماسكة بدل من الإجراءات التقليدية القديمة.

المطلب الثاني : خصائص ومزايا وعيوب الرقمنة في القطاع البنكي.

أولا : خصائص الرقمنة في القطاع البنكي : تتميز الرقمنة عن غيرها بالخصائص التالية :

أ- تقليص الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن الكترونيا متجاورة.

ب- اللاتزامنية: وتعني إمكانية استقبال الرسائل في أي وفت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت .

ت- قابلية التحويل: وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى أخر كتحويل الأرصدة من حساب إلى حساب دون عناء التنقل.

ث- أداء العمليات التجارية بين الشركات بعضها البعض أو الشركات و عملائها أو الشركات و الحكومات من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات و شبكة الاتصالات في أداء تلك العمليات.

ج- تهدف إلى رفع الكفاءة في الأداء و تحقيق الفاعلية في التعامل .

ح- أنها تتعدى الحدود الزمنية التي تقيد حركة التعاملات التجارية.

خ- أنها تتيح استجابة سريعة لطلبات السوق من خلال التفاعل مع العملاء .

د- تعمل على تبسيط الإجراءات ووضوح إجراءات العمل .

ذ- السرية و الأمان لكون المستندات الالكترونية تخضع لما يسمى بنظام التشفير الالكتروني .

ثانيا : مزايا الرقمنة في القطاع البنكي :

أ- . زيادة التنافسية في العمل: المساهمة في ارتفاع حدة التنافس في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية خاصة في ظل الارتفاع المتزايد لحجم الخدمات المصرفية المقدمة وبالتالي تحسين نوعية تلك الخدمات.

ب- سهولة الدخول إلى المعلومات: المساهمة في نجاح التطور المتسارع في تكنولوجيا الاتصالات و أجهزة الحاسوب والبرامج المعلوماتية.

ت- المرونة والسرعة: تتميز عملياتها بالمرونة والسهولة والسرعة، مما يتيح توسيع دائرة التعامل بها داخل المؤسسات المالية المصرفية، أو غيرها ومما يؤمن الحماية والتكامل بين المعلومات والخدمات المصرفية الالكترونية.

ث- التواصل العالمي: سهولة التواصل بين الداخل والخارج من خلال شبكة الاتصالات التكنولوجية المتطورة مما يسمح بتخطي العقبات الجغرافية والزمنية في انجاز الصفقات المصرفية والتجارية والمالية بشكل عالمي.

ج- التغلب علي البيروقراطية: خدماتها تتم عن بعد، بدون وجود شخصي مباشر بين أطراف العلاقة المصرفية كونها خدمات عابرة للحدود.

ح- ترشيد التكاليف: خفض تكلفة الخدمات المصرفية بالمقارنة مع الوسائل الأخرى مما يساعد على انتعاش التجارة الالكترونية و زيادة فرص إنشاء العلاقات التجارية الدولية دون الحاجة لفتح أسواق جديدة و ترويج الخدمات المصرفية و استقطاب العملاء و تسيير أعمالها و تلبية حاجاتها .

خ- سرعة المعلومة: إمداد العملاء بالمعلومات عن أرصدتهم وجميع العمليات المصرفية الأخرى.

ثالثا : عيوب ومخاطر الرقمنة في القطاع البنكي :

أ- عيوب الرقمنة في القطاع البنكي :

1- اتساع الفجوة بين البنك و العميل و ما يترتب عن ذلك من نصب نتيجة تقديم قروض بدون ضمانات.

2 - صعوبة مراقبة البنك المركزي لحجم السيولة المتدفقة من البنوك المحلية لان لمسة واحدة لهاتف محمول من شانها ضخ الملايير إلى الخارج في رمشة عين .

3- تغيير البرامج أو تغيير البنك يتطلب جهد لإعادة إدخال البيانات والمعلومات المستحدثة.

4- يتطلب العمل بارتياح وبنجاح من المستخدم، استثماره لوقت معين للتعلم.

5- صعوبة التواصل لفئات معينة من المجتمع خاصة الفئة العمرية الكبيرة ، المعاقين حركيا وبصريا، و ذوي المستوي المحدود من المعرفة .

ب - مخاطر الصيرفة الكترونية:

لقد أوجبت لجنة بازل للرقابة المصرفية على البنوك سياسات وتدابير للحد من مخاطر الصيرفة الالكترونية نذكر منها :

1- **المخاطر التنظيمية:** بما أن العمليات الكترونية يقوم بها العميل من أي مكان كان فان التنظيم والإشراف على البنوك اللذان يقيدان أنشطة المصارف وينظمانها يستوجب على الجهات المسؤولة فرض على البنوك تقديم الترخيص لمزاولة عملها خاصة البنوك التي تقدم الخدمات من أماكن بعيدة، وهذا في حالة عدم التعاون بين البنوك والجهات المسؤولة على التنظيم بشكل جيد.

2- **المخاطر التشغيلية:** إن المخاطر التشغيلية للبنوك في عدم تكامل الأنظمة الإلكترونية بشكل سليم خاصة في جانب سرية المعلومات والتأكد من هوية وشرعية العملاء خاصة مزودي الخدمات الخارجيين بالنسبة للحسابات المصرفية، وهي مهمة لحماية نظام البنك من المخاطر التشغيلية، إلى جانب هذا نذكر مخاطر أخرى مثل ضعف شبكة الانترنت بحيث يتعذر القيام بالعمليات المصرفية، فعلي البنك وضع خطط بديلة لتجنب هذه المخاطر.

3- **مخاطر السمعة:** إن التأثيرات الخارجية والبيئة المحيطة بالبنوك خاصة السمعة لها تأثير مباشر على مكانة البنك خاصة الائتمانية منها، فعند وقوع البنك في اختلالات تقنية أو نقدية أو الاستجابة الفورية تؤدي

إلى زعزعت ثقة العملاء ومن ثمة انتشار سمة غير طيبة وبالتالي يتوجب علي البنك تقديم توجيهات ومساعدات للعملاء للخدمات المصرفية المقدمة.

4- **مخاطر تقلبات أسعار الصرف**: إن التقلبات المستقبلية للسعر الصرف ومن ثمة علاقتها بالتجارة الخارجية المباشرة يتعرض العملاء والبنوك إلى مخاطر وهزات واختلالات في المعاملات بالعملة الصعبة خاصة عند الارتفاع المفاجئ لسعر الصرف.

5- **المخاطر الاستراتيجية**: عدم تبني استراتيجيات التي تأخذ بعين الاعتبار المزج بين الخدمات البنكية التقليدية والالكترونية تؤدي إلى وقوع البنك في مخاطر استراتيجية تؤثر على المركز التنافسي له، ومن ثمة على مستقبل البنك مع وضع ضوابط رقابية للبنك.

6- **المخاطر القانونية**: إن انتهاك التشريعات و القوانين و الضوابط يؤدي بالبنك إلى مخاطر قانونية، خاصة في عمليات تبييض الأموال في عمليات التبادل التجاري الخارجي ومع عدم التحديد الواضح للحقوق و الالتزامات في الصيرفة الكترونية و عدم الإحاطة بالمعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات الدولية.

(الجليل، 2019)

المطلب الثالث : مؤشرات الرقمنة في القطاع البنكي .

يمكننا إصدار الحكم على الرقمنة في القطاع البنكي من خلال مؤشرات يمكن أن نعددها فيما يلي :

أ- **الصراف الآلي** :عبارة عن جهاز أوتوماتيكي لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلفا تلبي العديد من الحاجات المصرفية لصالح العملاء على مدار 24ساعة، وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي، وهي بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن البنك وتوضع تحت تصرف العميل بناء على طلب منه، وتحمل هذه البطاقة بالإضافة إلى معلومات العميل وحسابه رقم سري يعرفه ويحدده العميل فقط.

ب- **المقاصة الالكترونية**: وتعني إجراء تسوية الشيكات بين البنوك عن طريق البنك المركزي، بموجب صور الكترونية وبدون أن يجري تبادل الشيكات فعليا بين البنوك.

ت- **نقاط البيع الالكترونية** :وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم على حسابه الكترونيا بتمرير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة الكترونيا بحواسيب الصرف .

ث- **الصيرفة المحمولة** :وهي تلك القناة التي تقدم خدمات مصرفية من خلال الهاتف المحمول، من خلال استخدام العميل رقم سري يتيح له الدخول إلى حسابه للاستعلام عن أرصدته وكذلك للخصم منه تنفيذا للخدمات المصرفية المطلوبة، ومن أهم الخدمات التي يقدمها البنك المحمول فتح حساب، إتمام عمليات البيع أو الشراء، طلب الحصول على بطاقات ائتمان، ودفع فواتير ونقل أموال بين الحسابات بمعنى إجراء التحويلات النقدية إلى المصرف أو أي حساب أخر سواء في داخل البلاد أو خارجها.

ج- **الشيك الالكتروني** : الشيك الالكتروني هو وثيقة الكترونية تحمل التزاما قانونيا، هو ذات الالتزام في الشيكات الورقية ويحمل نفس البيانات الأساسية ولكن يكتب بطريقة الكترونية؛ محرر معالج الكترونيا بصفة كلية أو جزئية، يعمل على خفض تكاليف عملية صرف الشيك؛ ويسرع في عملية الدفع والمقاصة بين حسابات الساحب والمستفيد؛ يمكن الزبون سواء الساحب أو المستفيد من الحصول على معلومات عن كشف الحساب

المبحث الثالث: أهم آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل رقمنة القطاع المصرفي .

المطلب الأول : الاعتماد المستندي الالكتروني كأهم آلية للصيرفة الالكترونية .

لا يختلف تعريف الاعتماد المستندي الالكتروني عن الاعتماد المستندي التقليدي إلا بخصوص مرحلة تبادل المستندات، حيث أن الاعتماد المستندي الالكتروني يتم فيه تبادل المستندات التي تكون إلكترونية من خلال البريد الالكتروني، أي أن المستند الالكتروني لن يكون ورقيا ولكن عبر شاشات الكمبيوتر ويعرف بالسجل الإلكتروني والذي يحقق للمتعاملين بالتجارة الدولية وللبنوك مصداقية المعلومات ومصداقية منشئ المعلومات .

أولا: خصائصه:

إن أهم ما يميز الاعتماد المستندي الالكتروني ما يلي :

أ- يعد المستند الالكتروني – أساس الاعتماد المستندي الالكتروني – أكثر أمانا من المستند الورقي لصعوبة تزويره.

ب- حيث أنSERVER هو وسيلة التعامل التي يصادق بها عن المستندات الالكترونية فان مجرد وجود عبارة مفعلة SIGNATURE ELECTRONIQUEأوDIGITAL SIGNATURE نستطيع معرفة كيفية نشأة المستند و طريقة توقيعه .

ثانيا : نظم التبادل الالكتروني للمعلومات في مجال الاعتماد المستندي :

قبل أن يصل الاعتماد المستندي الالكتروني إلى ما هو عليه حاليا وجب رصد الأنظمة العالمية لتبادل المعلومات الكترونيا حيث جاء تسلسلها كما يلي :

1- **نظام سويفت SWIFT (SOCIETY WORLD INTER BANK FINANCIAL TELECOMMUNICATION)**

يستخدم نظام السويفت في تسوية المدفوعات الدولية من خلال إرسال البنوك المنتمية إليه لإشعارات الدفع و كل الإشعارات الأخرى بشكل موحد و معتمد حيث شكل ذلك لغة عالمية للاتصال نموذجية الكترونية لتبادل الأموال مما قلص من نسب الأخطاء.

2- نظام التبادل الالكتروني للمعلومات (EDI): إن وجود أطراف أخرى من غير البنوك لها تأثير على عمليات تحويل الأموال حتم استحداث نظام عالمي أكثر تطورا لتبادل الأموال الكترونيا لتجارة دولية لا تعترف بالمسافات.

3- التبادل الالكتروني للمعلومات في مجال الإدارة و التجارة و النقل (EDI FAC) :تقنية أكثر حداثة رسمتها غرفة التجارة الدولية وحدت من خلالها الرسائل الالكترونية و وضعت نظام إلى لكافة العمليات البنكية دون المساس بالحجر الأساس لعملية الاعتماد المستندي .

المطلب الثاني : وسائل الدفع الالكترونية الممولة للتجارة الخارجية .

أ- الهاتف الالكتروني : وبها يستطيع العميل وعلى مدار الأربع و العشرين ساعة طلب تحويل من البنك أموال نظير سلعة اشتراها أو خدمة قدمت له عن طريق الانترنت للبائع و يتم ذلك بعد التأكد من شخصية العميل بعد إدخال رقمه السري المعطى له من البنك مسبقا و كذا الاتصال به من طرف البنك بأرقامه المعروفة .

ب- خدمات المقاصة المصرفية الالكترونية : حل هذا النظام مكان أوامر الدفع المصرفية ، وظهر نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي حيث تتم فيه عمليات المقاصة أي التسوية بين المصارف في نفس اليوم بدون إلغاء أو تأخير .

ت- القابض: هو الوسيط في الشبكة الالكترونية حيث يتلقى طلبات و بيانات البائع و المشتري في الشبكة و يتولى عملية عرض السلع و الخدمات و تسليمها نظير عمولة معلومة.

ث- البطاقات البنكية وأنواعها: تعرف بأنها كل بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو بنقل الأموال، ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مرخص لها بوضع أو إصدار البطاقات كالمصارف والخزينة العامة ومصالح البريد. وهي وسيلة دفع حديثة تقدم مميزات أفضل من تلك التي تقدمها وسائل الدفع التقليدية، ولذلك انتشر استعمالها عبر مختلف دول العالم . كما تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من آلات الصراف الآلي ، وفي شراء السلع والحصول على خدمات، حيث تعطي لحاملها قدرا كبيرا من المرونة في السداد، وقدر أكبر من الأمان .(رابح حمدي باشا ، وهيبة عبد الرحيم ، 2011)

المطلب الثالث: اثر الصيرفة الالكترونية على التجارة الخارجية في الجزائر .

أ- الصيرفة الالكترونية تسهل في التواصل بين البنوك المحلية و الأجنبية وبناء علاقات مباشرة .

ب- تحول دور البنوك في ظل الصيرفة الالكترونية من و مجرد وسيط مالي إلى وسيط تجاري ثالث بين البائع و المشتري .

ت- مكنت الصيرفة الالكترونية من استقطاب عدد اكبر من العملاء و ذلك لعدم تقيدها بالمكان و لا الزمان إذ تتيح لهم فرص طلب الخدمة في أي وقت من اليوم وعلى مدار الأسبوع.

ث- قلصت الصيرفة الالكترونية من حجم النفقات التي تتحملها البنوك لأداء دورها ككل و خاصة في مجال التجارة الخارجية فعوض إنشاء فروع كثيرة في كامل الربوع الوطني و ما يمثل ذلك من أعباء باهضة اكتفت البنوك بإنشاء مواقع الكترونية تكفي للتكفل بطلبات الزبائن خاصة في مجال التجارة الخارجية (مصداع، 2021).

ج- حيث أن الصيرفة الالكترونية جزء لا يتجزأ من التجارة الخارجية الحديثة ساعد ذلك المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين من الوفاء بالتزاماتهم تجاه عملائهم الأجانب مما ساهم في إعطاء صورة جيدة على المستثمرين المحليين مما يعود بالفائدة لا محالة على الاقتصاد الوطني .

ح- ضاعفت الصيرفة الالكترونية من عدد العمليات الممولة من طرف البنوك لعملائها المحليين في تجارتهم الخارجية للسهولة الكبيرة في استقبال المستندات الكترونيا و سرعة التجاوب معها وكذا حتى مرافقتها .

خلاصـــــــــــــــــــــــــــة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل النظري تظهر العلاقة الوطيدة بين التجارة الخارجية والصيرفة الالكترونية وذلك لان ا لنظام المصرفي الرقمي المتطور في الجزائر ضرورة أساسية لمواكبة التطور الرهيب في مجال التجارة الخارجية العالمية، هذا النظام من الواضح انه يجب أن يتوافق مع نظرائه في البلدان المتطورة لأننا سنكون مجبرين على التعامل بنفس الآليات

مثل : الاعتماد المستندي الالكتروني و التحصيل الالكتروني و كذا التحويل الحر الالكتروني للفاتورة ، وهذا ما سنسلط عليه الضوء في الشق التطبيقي لبحثنا على مستوى احد أهم البنوك التجارية في الجزائر ، ألا وهو البنك الوطني الجزائري – وكالة بسكرة – .

الفصل الثاني: دراسة حالة لتمويل التجارة الخارجية في البنك الوطني الجزائري

– وكالة بسكرة–.

تمهيد الفصل الثاني:

كما ذكرنا في خلاصة الفصل النظري فان اختيارنا للحيز المكاني للدراسة و المتمثل في البنك الوطني الجزائري – وكالة بسكرة ،جاء بالنظر لمكانة هذا المصرف بين المصارف الوطنية حيث يعتبر من البنوك التجارية الرائدة في مجال تطبيق الصيرفة الالكترونية حيث تبنى البنك تمويل العديد من عمليات التجارة الخارجية للمتعاملين الاقتصاديين المحليين ،كما جاء اختيارنا للحيز الزماني (من سنة 2020 إلى غاية الثلاثي الاول سنة 2024) ، وذلك تعبيرا عن الانطلاقة الفعلية لظهور الصيرفة الالكترونية في الجزائر ،كل هذا من خلال عرض تحليلا لنشاطات هذا البنك وبعض الإحصائيات المتعلقة به والتي لها علاقة بموضوع مذكرتنا بشكل خاص.

حيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول البنك الوطني الجزائري ، أما المبحث الثاني فاختص بتقديم وكالة البنك الوطني الجزائري–وكالة بسكرة –لنتطرق في المبحث الثالث إلى آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل الصيرفة الالكترونية في البنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة –.

المبحث الأول:عموميات حول البنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: نشأة و تعريف البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم"actions par Société" ، تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري، وبالضبط في 13 جوان 1966م بالجزائر العاصمة ، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، حيث أنشئ بموجب المرسوم 66 –178 برأس مال قدره عشرون (20) مليون دينار جزائري، وقد جاء ليحل محل سلسلة من البنوك الأجنبية التالية التي كانت في الحقبة الاستعمارية وهي :

أ– القرض العقاري للجزائر وتونس، الذي يحتوي على 133 وكالة، والذي أدمج في 01 جويلية 1966.

ب– القرض الصناعي والتجاري، الذي يحتوي على 03 وكالات، والذي أدمج في 01 جويلية 1967.

ت–البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، الذي يحتوي على 06 وكالات، والذي أدمج في 01 جانفي1968 .

ث–بنك باريس وهولندا، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في ماي 1968 .

ج– مكتب معسكر للخصم، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان 1968 .

فمنذ إنشائه سنة 1966، رافق البنك الوطني الجزائري زبائنه، سواء كانوا أفراد، مهنيين ومؤسسات، وهذه مهمته الأساسية ، ما يجعله اليوم، أحد أكثر البنوك الفاعلة في الساحة المصرفية، مع أكثر من 2.5 مليون زبون.

مع أكثر من 5000 موظف، يوزع البنك الوطني الجزائري موارده البشرية على المستوى الوطني ليكون أقرب من زبائنه، مع جودة خدماته التي تضمنها فرق محترفة، يوفرها البنك لزبائنه، المهنيين والمؤسسات عبر حلول تمويلية تتلاءم مع جميع احتياجاتهم، التي تساهم وبشكلٍ فعّال في إحراز التنمية الاقتصادية لبلادنا . (BNA.DZ, 2024).

وقد تطور هذا البنك منذ نشأته على النحو التالي:

1) **سنة 1966**: أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966 ، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي .(واضح، 2019-2020)

2) **سنة 1982**: إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية "مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير القطاع الفلاحي.

3) **سنة 1988**:القانون رقم 01 -88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 ، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

-خروج الخزينة من التداولات المالية و عدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.

-حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.

-حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

4) سنة 1990: القانون رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي، على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن.

5) سنة1995:يعد أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

6) سنة 2009 : في شهر جوان 2009 ، تم رفع رأسمال البنك من 14 مليار دينار جزائري إلى 41 مليار دينار جزائري .

7) سنة 2018 :في شهر جوان 2018 ، تم رفع رأسمال البنك من 41 مليار دينار جزائري إلى 150 مليار دينار جزائري.(واضح، 2019-2020).

ويتم تقسيم رأس المال إلى 1000 سهم مقسمة على النحو التالي:

* السلع التجهيزية " BIENS D'EQUIPEMENT "350 سهم .

* الصناعات النصف غذائية " INDUSTIES SEMI ALIMENTATION "350سهم .

* الصناعات الغذائية "INDUSTRIES AGRO ALIMENTATION"200 سهم.

* صناعات مختلقة DIVERS INDUSTRIES.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

يتمتع بهيكل تنظيمي معقد يضمن تنفيذ عملياته بفعالية عالية، ويتكون من عدة أقسام رئيسية، ولكل منها عدة مديريات فرعية و فيما يلي أهم مكونات الهيكل التنظيمي:

أ– المديرية العامة : وتشمل:

1– الأمانة العامة.

2– مفتشية الرقابة العامة .

3– المفتشية العامة .

4– مديرية التدقيق الداخلي .

5– مديرية تسيير الأخطار.

6– مديرية المطابقة.

ب– **القسم الدولي:** ويضم:

1– مديرية التحركات المالية مع الخارج .

2– مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية .

3– مديرية العمليات المستندية .

ت – قسم الاستغلال و العمل التجاري: ويشمل :

1– مديرية تأطير الشبكات .

2– مديرية التسويق و الاتصال.

3– مديرية وسائل الدفع و النقد .

ج– **قسم أجهزة الإعلام** : ويضم :

1- مديرية تطوير الدراسات و المشاريع .

2- مديرية التكنولوجيات و الهندسة .

3- مديرية الإنتاج و الخدمات.

ح- **قسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات** : ويشمل :

1- مديرية المتابعة و التغطية و تحصيل القروض .

2- مديرية الدراسات القانونية و المنازعات .

3- مديرية تحصيل الضمانات.

خ- **قسم الالتزامات** : و يشمل :

1- مديرية المؤسسات الكبرى .

2- مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

3- مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة .

د- **قسم المالية** : ويضم :

1- مديرية ا لمحاسبة.

2- مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات .

3- مديرية مراقبة التسيير.

4- مديرية السوق المالي .

ذ- **قسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية** : و يشمل :

1- مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية.

2- مديرية الوسائل العامة .

3- مديرية المحافظة على التراث .

4- مديرية التكوين.

5- مركز تسيير الخدمات الاجتماعية.

و يتبع البنك **شبكة استغلال** تضم 17 **مديرية جهوية** و **211 وكالة تجارية** موزعة على كافة أنحاء الجزائر ، مما ساعده على تقديم خدماته بشكل شامل وفعال في جميع المناطق .

المطلب الثالث: أهداف ووظائف البنك الوطني الجزائري.

يقوم البنك الوطني الجزائري بنشاطات عديدة أهمها ما يلي:(مريم، 2019-2020)

أ– استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص، كما أن البنك يسمح بالتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول أجل الاستحقاق، كذلك يصدر وصولات الاستحقاق، كذلك يصدر وصولات وسندات (وتتم عملية الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين) .

ب– استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعملية التوطين " La domiciliation" والتحصيل " Le virement" ورسالة القرض وجميع عمليات البنك .

ت– تمويل القروض الطويلة و القصيرة الأجل مثل ANSEJ- CNAC – ENGEM و كذا قروض الاستثمارسواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة .

ث– يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.

ج–توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها .

ح–اكتتاب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدونه ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون التي دفعها مباشرة من طرف المدين .

خ–يقوم البنك بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب، الخصم، شراء الأوراق التجارية، الوصولات، الدفعات، المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين والالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية، الزراعية، التجارية أو المالية .

د– يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى .

ذ– التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية، استقبال وديعة مبالغ السندات" Les titres"لاستقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع و الخاصة بالسفتجة، سند الأمر، الشيك، فواتير أو وثائق تجارية أخرى .

ر– السحب و الدفع الالكتروني .

المبحث الثاني: تقديم وكالة البنك الوطني الجزائري–وكالة بسكرة –

المطلب الأول:لمحة تاريخية للبنك الوطني الجزائري – وكالة بسكرة –

تأسست وكالة البنك الوطني الجزائري رقم 387 عام 1987، الواقعة بحي الامل كواحدة من الأربع عشرة وكالات التي كانت تابعة سابقا للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بسطيف، مصنفة بالوكالة (ب) بعد الوكالة (ا) رقم 386 الواقعة وسط مدينة بسكرة والمضطلعة بنفس المهام.

وبعد إنشاء المديرية الجهوية الجديدة رقم 159في ولاية بسكرة ، و التي تندرج ضمن خطة البنك الاستراتيجية الرامية إلى توسيع شبكة استغلال البنك، وكذا تحسين تأطير ودعم الوكالات المتواجدة بولايات باتنة وبسكرة والوادي ، بالإضافة إلى تحقيق الجوارية والتقرب أكثر من مواطني المناطق المجاورة ، وتتضمن المديرية وكالة بسكرة رقم 386 و387 و تم تدشين المديرية يوم 13 أكتوبر 2020 ، ويسعى البنك الوطني الجزائري –حسب ذات المصدر– إلى عصرنة وكالاته ومرافقة تطلعات المواطنين حيث سيعلن قريبا عن افتتاح مجموعة من الوكالات الرقمية التي تقدم عديد الخدمات المبتكرة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة – .

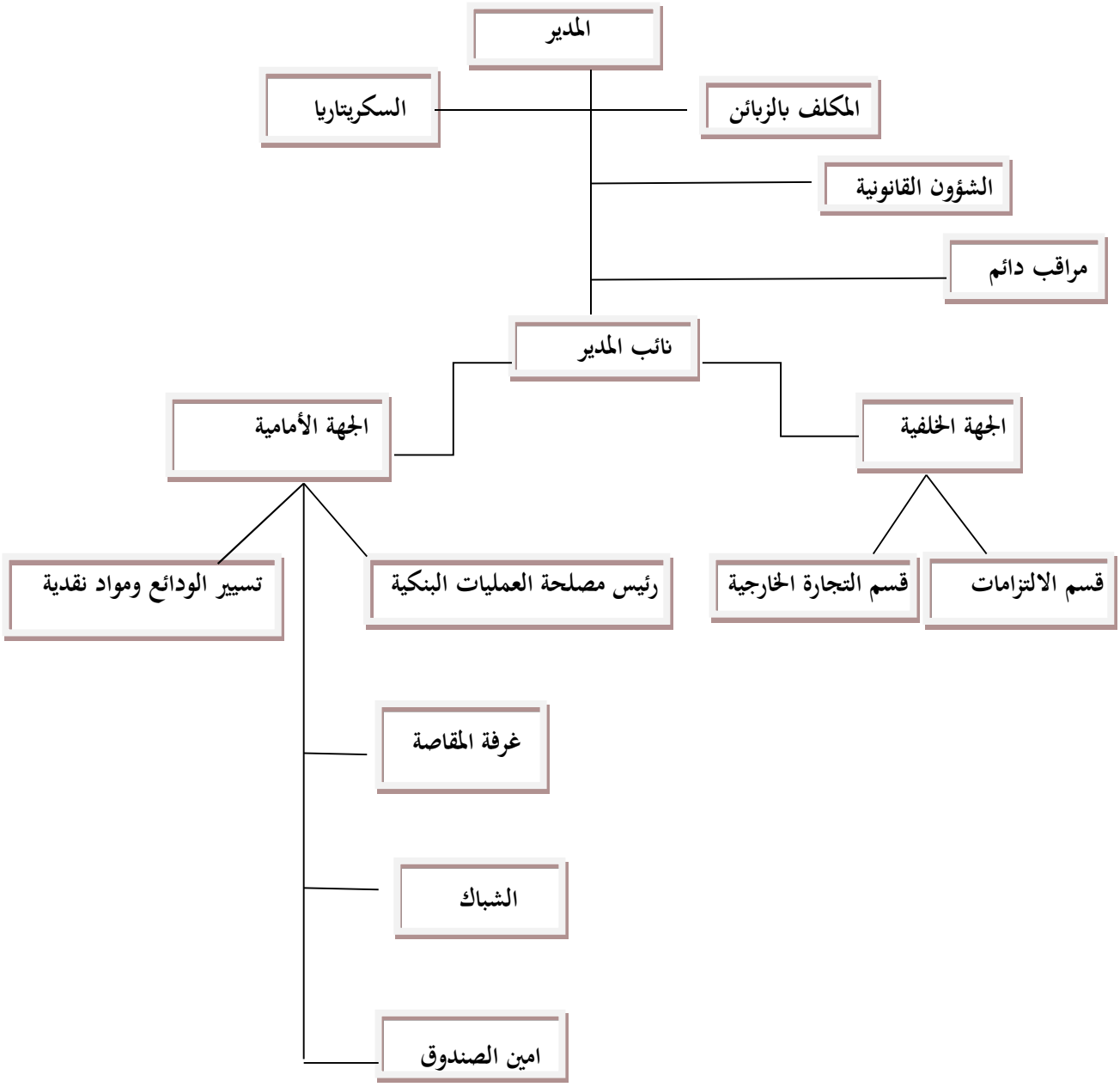

*** شكل رقم «01»**

المصدر: رئيس مصلحة التجارة الخارجية بوكالة البنك الوطني الجزائري – حي الأمل – بسكرة.

* **مدير الوكالة:** هو الممثل الرئيسي والقانوني للبنك الوطني الجزائري على مستوى ولاية بسكرة، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود ومختلف الوثائق، ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية الجهوية والعامة عن انجاز الإعمال والبرامج المتعلقة بالبنك .

* **أمانة المدير(السكريتاريا)** :من مهامها تسهيل أعمال المدير وهو المشرف الرئيسي عليها، كما تقوم باستقبال العملاء الذين قدموا طلبات الحصول على القروض والاتصال بالعملاء عند الحاجة، واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية .

* **المكلف بالزبائن:** يتكفل بتقديم المشورة للعملاء، الشركات، أو المؤسسات حول المنتجات، لخدمات خطوط ائتمان، التوظيفات، وحسب الاستراتيجية التجارية للبنك والتنظيم البنكي.

* **قسم المنازعات والشؤون القانونية** :يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا النزاعات بين البنك والعالم الخارجي ودراسة الشكاوى وطلبات تحصيل الحقوق، ومتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره.

* **قسم المراقبة الدائم:** يقوم بتطبيق القوانين والإجراءات الداخلية للبنك والنشرات التطبيقية المرسلة من المديرية الجهوية أو العامة وبالمراقبة الداخلية لعملية التسيير والتنسيق بين المصالح والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة، كما تساعد المدير في اتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه إليه عن مدى انتظام البنك، وكل هذا يتم من عن طريق مراقبة دورية منتظمة ودقيقة من اجل تحقيق سياسة وأهداف البنك المرجوة.

* **نائب المدير:** هو المنصب التالي بعد المدير مباشرة ويقوم بمساعدة المدير في مهامه ويعوضه في حالة غيابه، يتابع ويراقب العمال في المصالح التي يشرف عليها في الجهة الأمامية والخلفية (المكاتب).

ا– الجهة الخلفية (المكاتب): وتنقسم إلى قسمين:

* **قسم القروض:**

- دراسة الطلبات الخاصة بالقروض العملاء.
- فتح الحسابات البنكية للزبائن.
- متابعة تحقيق المشاريع الاستثمارية والسهر على نجاحها من طرف الوكالة .

– تقوم بدراسة ملفات وطلبات الحصول على القروض العقارية ومتابعة تسديدها .

* **مصلحة التجارة الخارجية:** تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والخارج عبر نظام سويفت، في عمليات البيع أو الشراء، استيراد وتصدير، تقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين المصرفي الالكتروني خاصة فتح الاعتماد ا لمستندي والتحصيل المستندي، والتحويل الحر للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية الكترونية ومتابعة العملية الى نهايتها وهي المصلحة الأهم في هذه الدراسة ويديرها موظف مؤهل.

ب– الجهة (المكاتب)الأمامية: وتنقسم الى خمسة أقسام:

***قسم تسير الودائع والمواد النقدية** :يقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحدد نوعها، متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات إيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين .

***رئيس مصلحة العمليات البنكية:** يقوم بإدارة العمليات البنكية وضمان أداء الوظائف بالوكالة بشكل جيد، وأيضا يقوم

بإدارة الخاطر والموظفون، وخدمة العملاء والاحتفاظ بالودائع.

* **غرفة المقاصة الآلية:** التحصيل وسائل دفع العملاء بالطريقة الآلية.

* **الشباك:** ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات، وتقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

. **أمين الصندوق** :يقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع ويحدد نوعها، متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات إيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين.

المطلب الثاني: نظام السويفت كأساس لعملية تمويل التجارة الخارجية في ظل الصيرفة الالكترونية في البنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة –.

اولا: تعريف **شبكة السويفتSWIFT** :هي شبكة اتصالات متطورة ومتقدمة تعمل على ربط البنوك يبعضها البعض عبر شبكة اتصالات منظمة و محكمة توفر السهولة والسرعة و الأمان وهي اختصار لكلمة:

THE SOCIETY FOR The Word wide International Bank Financial Tel communications

وهي منظمة تعاونية لا تهدف للربح مملوكة للأعضاء وتقوم بتقديم خدمة على مستوى عال من الكفاءة وبتكلفة مناسبة. نشأت فكرة السويفت في بداية الستينيات مع تطور التجارة العالمية وتكونت منظمة السويفت عام 1973 بواسطة 239 بنك موزع على 15 بلدا، وأسست شبكة للعمليات بنفس الاسم في سنة 1977 ، ومقرها الرئيسي بلجيكا وبدء ت نشاطها في نفس السنة ، يوفر هذا النظام خدمات مقدمة من قبل مجموعة من المحللين الخبراء وتقنيين أخصائيين في هذا المجال، ومراكز خدمة الزبائن مفتوحة على مدار الساعة وعلى مدار الأسبوع، ويقوم نظام السويفت على إرسال وتوزيع الرسائل الالكترونية بين المشتركين بشكل آمن ومؤكد في الوقت الفعلي الذي لا يتجاوز عشر ثوان حول العالم، حيث يهدف هذا النظام إلي تقديم أحدث الوسائل العلمية في مجال ربط وتبادل الرسائل والمعلومات بين جميع أسواق المال من خلال البنوك المسؤولة عن تنفيذ ذلك بمختلف الدول وبذلك يتمكن المشترك من مقابلة احتياجات العملاء الأجانب والمحليين أيضا .

وفي مجال الأوراق المالية يمكن تطبيق نظام سويفت لتبادل الرسائل في مختلف العمليات مثل مطابقة أوامر العملاء بين الجهات المتداخلة بالعملية والتصديق عليها كما في التحويلات النقدية الخاصة بالعمليات ونتائج التسوية وأيضا في التصديق على تنفيذ عمليات التداول وتسويتها بين الأطراف المعنية وبالطبع يمكن تطبيقه بكافة العمليات المتعلقة بالتغير في أرصدة العملاء. (ملحق 01 نموذج من وثيقة سويفت)

ثانيا : أهم مزايا نظام سويفت و الخدمات التي يقدمها .

1- **أهم مزايا نظام سويفت:**

- سرعة انجاز الحوالات ووصولها إلى المستفيدين .
- توفير عنصر الأمان.
- أقل كلفة بالنسبة للبنك من أساليب التحويل الأخرى .

- النظام يعمل على مدار 24 ساعة. ويعتبر هذا النظام كبديل متطور للتكلس ويغطي جميع المراسلات المتعلقة بالتعاملات المالية والبنكية التي تتم بين البنوك والمؤسسات المالية حيث يوفر النظام الحماية والسرعة الكاملة امثل هذه التعاملات ومتابعة تسليمها للجهات المعنية.

2– الخدمات التي يقدمها نظام سويفت

- – تحويل الرسائل الالكترونية الخاصة بمدفوعات العملاء.
- تبليغ الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة وخدمات الضمانات.
- شراء وبيع العملات الأجنبية واستثمار الودائع.
- اتفاقيات السعر الآجل .
- عمليات مبادلة أسعار الفائدة.
- التحويلات التي تتم بين المؤسسات المالية

المبحث الثالث : آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل الصيرفة الالكترونية في البنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة –

المطلب الأول : آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل الصيرفة الالكترونية في البنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة – .

أولا :الاعتماد المستندي الالكتروني(CREDOC) :

أ- **تعريفه** : يمكننا تعريفه في انه تلك العملية التي يقبل بموجبها البنك المستورد أن يحل محل المستورد بالالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق والمستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.

كما هو يمكن تعريفه بأنه ذلك القرض الذي يمنحه البنك لعملية في الداخل ممثل في الاعتماد المفتوح والذي يمكن أن يشمل غالبا الفارق بين رصيد العميل لدى البنك وقيمة الصفقة المبرمة، ويقوم البنك بتسديد قيمة الاعتماد نيابة عن هذا العميل لصالح المصدر في الخارج عن طريق بنك هذا الأخير الذي يتولى تحصيل قيمة الصفقة كلها وكل ذلك بناءا على وثائق ومستندات البضاعة محل القرض.

وبصورة عامة يمكن أن يكون تعريفه ببساطة على انه تلك الوساطة البنكية في إتمام المعاملات التجارية على المستوى الدولي.

ب- مراحل الاعتماد المستندي الالكتروني :

- التسجيل في الأرضية الرقمية للبنك ، وذلك عن طريق الدخول عبر الانترنت وملىء استمارة المعلومات للزبون الخاصة بتسميته التجارية ورقم سجله التجاري وعنوانه ورقم حسابه البنكي، بعد ذلك يتحصل الزبون في عنوانه الالكتروني على رقم سري يتم من خلاله الولوج إلى الأرضية الخاصة بالبنك.
- تقديم ملف الاعتماد.
- دراسة ملف الاعتماد داخل البنك من طرف لجنة مختصة.
- ضخ الأموال في الحساب .
- التوطين المسبق الالكتروني: يسجل مرة أخرى ولكن هذا التسجيل يكون خاص بعملية الاستيراد بحيث يقوم الزبون بتقيد معلومات خاصة به مثل عنوانه، المعلومات الأخرى الخاصة بالمصدر كعنوانه ونوع عملية الاستيراد

كالاعتماد المستندي وكذلك مبلغ الفاتورة والعملة الخاصة بها والتعريفة الجمر وكية الخاصة بالسلعة المراد استيرادها ويتم بالموازاة مسح الفاتورة وتقديم تعهد خاص بالزبون في حالة استيراد مادة أولية وفي حالة استيراد مواد لإعادة بيعها يتم إحضار شهادة من الضرائب توضح مبلغ الفاتورة والتسعيرة الجمركية ورقم التعريف الضريبي ، كذلك مسح شهادة الإثبات والاحترام ممنوحة من طرف مديرية التجارة ، شهادة تسويق يمنحها المتعامل الأجنبي للمستورد الجزائري تثبت بان السلعة يتم تداولها في ذلك البلد.

- وصول الوثائق من عند المورد.
- التسديد للمصدر.
- تسليم السلعة للمورد .

ت– مخطط **سير عملية الاعتماد المستندي**:يمكن تلخيص مراحل سير عملية الاعتماد المستندي من خلال الشكل التالي:

*** شكل رقم« 02 »**

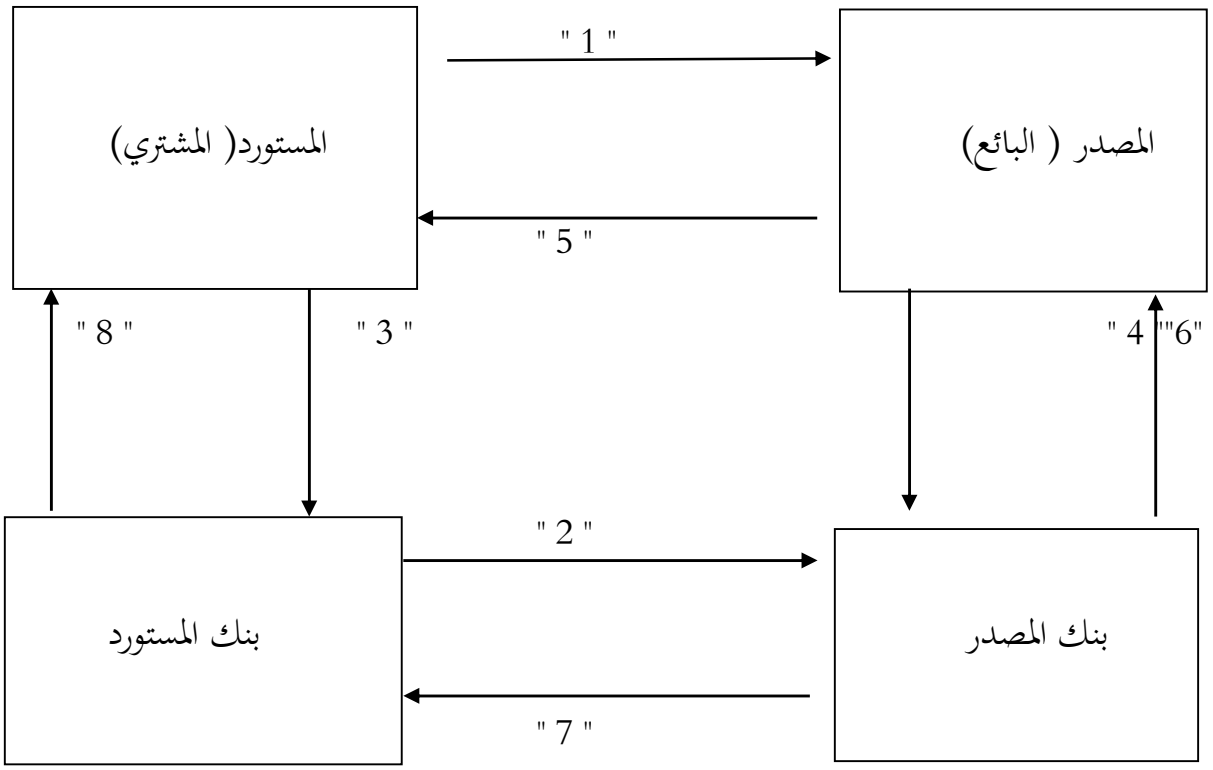

شرح الشكل :

" 1 " الاتفاق على شروط التسليم والدفع ونوع الاعتماد في شكل عقد إيجاري ما بين المستورد والمصدر.

" 2 " تقديم المستورد طلب فتح الاعتماد لصالح المصدر إلى بنكه (بنك المستورد)

" 3 " إشعار البنك فاتح الاعتماد بعد الموافقة على فتح الاعتماد لصالح المصدر عن طريق بك والمصدر.

" 4 " إشعار بنك المصدر "المستفيد «بفتح الاعتماد لصالحه، ودفع المبلغ المستحق أو قبول كمبيالات لصالح المصدر في حالة الاعتماد المستندي المعزز وغير قابل للإلغاء.

" 5 " تنفيذ شروط إرسال وشحن البضاعة على حسب ما اتفق عليه في العقد التجاري يقابلها استلام المصدر والشاحن سند الشحن من الناقل.

" 6" يقوم المصدر بتسليم المستندات المطلوبة والتي تشير إلى شحن البضاعة (سند الشحن) إلى بنكه (بنك المصدر المؤكد) مع تأكد هذا الأخير من صحتها.

" 7 " تحويل الوثائق إلى بنك المستورد وبعد التأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد فانه يقوم بتحويل قيمة الاعتماد.

" 8 " يقوم البنك فاتح الاعتماد بإرسال وتسليم المستندات إلى المستورد ويقوم المستورد بالدفع إلى البنك فاتح الاعتماد وبالطريقة السابق الاتفاق عليها.

ثانيا: التحصيل المستندي الالكتروني: هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة و إعطاء كل المستندات الكترونيا إلى البنك الذي يمثله حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد ا والى البنك الذي يمثله الكترونيا مقابل تسليم مبلغ الصفقة و قبول الكمبيالة.

1–أطراف التحصيل المستندي:

- **الامر:** وهو المصدر الذي يقوم بإعداد مستندات التحصيل الكترونيا .
- **البنك المحصل:** وهو بنك المصدر.
- **البنك المرسل:** وهو بنك المستورد.
- **المستورد:** وهو المتعاقد مع المصدر من اجل استرداد البضاعة، وهو من تقدم له مستندات البضاعة الكترونيا وفقا لما نص عليه الاتفاق.

ثالثا: التحويل الحر للفاتورة الكترونيا:

أ- **تعريف عملية تحويل الفاتورة** :تعرف عملية تحويل الفاتورة على أنها عقد بموجبه تقوم مؤسسة ائتمان متخصصة بشراء الديون التي يملكها المصدر على المستورد الأجنبي، تكلفة عملية التحويل الجزافي "التمويل المسبق" يختلف معدلها وفقا للتغيرات في تكلفة الأموال والجودة بحيث تحصل هذه المؤسسات على عمولة مرتفعة نسبيا قد تصل إلى 4 %من رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير.

ب- **أطراف عملية تحويل الفاتورة الكترونيا:**

1- الطرف الأول: وهو التاجر أو الصانع والموزع، وهو الطرف الذي يكون في حوزته الفاتورة التي تشتريها المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط، أو احد البنوك التجارية التي تتوفر لديها هذه الخدمة المصرفية.

2- الطرف الثاني: وهو العميل ويقصد به الطرف المدين للطرف الأول.

3- الطرف الثالث: وهو المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط أو احد البنوك التجارية التي تتوفر لديها هذه الخدمة والتي يعهد إليها النشاط.

ت- **خطوات عملية تحويل الفاتورة :**

1- يتم إبرام العقد بين المصدر والمستورد بعدما يقوم المصدر فور تسليم البضاعة بإرسال الفاتورة الكترونيا إلى البنك التجاري أو المؤسسة المالية المتخصصة وليس إلى المستورد بعد ذلك يقوم البنك بسداد نسبة معينة من قيمة الفاتورة قد تصل إلى 80 %إلى البائع، وهذا هو الجانب التمويلي من الخدمة، وعندما يحين موعد استحقاق قيمة الفاتورة يقوم البنك بتحصيل100 % من قيمة الفاتورة من المشتري، ويتم سداد النسبة المتبقية للبائع بعد خصم المصاريف والعمولات مضافة إلى سعر الفائدة الأساسي، مقابل الخدمة التمويلية عن الفترة ما بين سداد نسبة 80 % إلى البائع وتاريخ تحصيلها من المشتري .

المطلب الثاني : الطرق المتبعة لتغطية مخاطر الصيرفة الالكترونية في التجارة الخارجية .

لعل اكبر ما واكب التطور الذي ميز الصيرفة الالكترونية كآلية لتمويل التجارة الخارجية هو تعرضها لمخاطر القرصنة و الطرق الغير الشرعية من طرف المنافسين وكذا المحتالين الذين يلجئون إلى سرقة البيانات الشخصية بالولوج إلى قاعدة البيانات للأفراد أو حتى البنوك – وان كان ذلك نادرا جدا – وذلك ما حتم إيجاد آلية لتغطية هذه المخاطر و تجلى هذا في إنشاء مؤسسات تأمين متخصصة في تغطية مخاطر التجارة الخارجية من أجل تقديم التأمين اللازم للمتعاملين الاقتصاديين، ومن الشركات الرائدة في هذا المجال الشركة الجزائرية لتامين و ضمان الصادرات CAGEX

-تم إنشاء الشركة بموجب عقد توثيقي في 1995/12/03 وتم اعتمادها بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96/235 بتاريخ 1996/07/02 طبقا للمادة 4 من المرسوم رقم 96/06 المؤرخ في 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير .أما صفتها القانونية فهي شركة ذات أسهم برأس مال يقدرب: 3.000.000.000 دج موزعة بصفة متساوية 10 % على عشرة مساهمين (5 بنوك و 5 شركات تامين) .

قائمة البنوك وشركات التأمين المساهمة في شركة CAGEX

قائمة البنوك المساهمة	قائمة شركات التامين المساهمة
"BADRبنك الفلاحة والتنمية الريفية"	"CAARالشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين"
"BDLبنك التنمية المحلية"	"CAATالشركة الجزائرية للتأمين الشامل"
"BEAبنك الجزائر الخارجي "	"CCRالشركة المركزية لإعادة التأمين"
"BNAالبنك الوطني الجزائري "	"CNMAالصندوق الوطني للتعامل الفلاحي "
"CPAالقرض الشعبي الجزائري "	"SAAالشركة الجزائرية للتأمين"

جدول رقم "01"

ومن مهامها و نشاطاتها الأساسية :

ث– تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير .

ج– ضمان الدفع في حالة التمويل

ح– تأسيس بنك المعلومات في المجال الاقتصادي .

خ– مساعدة المصدرين لترقية الصادرات

د– تعويض و تغطية الديون.

وفي الجدول التالي إحصائيات لعدد المصدرين و عدد العمليات التي شملها التامين في الشركة الجزائرية لتامين و ضمان الصادرات CAGEX لناحية الجنوب:

- **جدول رقم "02"**

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024 (إلى غاية 20 ماي 2024)
عدد المصدرين	–	–	230	238	238
عدد العمليات المؤمنة	–	–	46	42	14

المصدر: مدير الشركة الجزائرية لتامين و ضمان الصادرات CAGEX لناحية الجنوب.

شكل رقم " 3 "

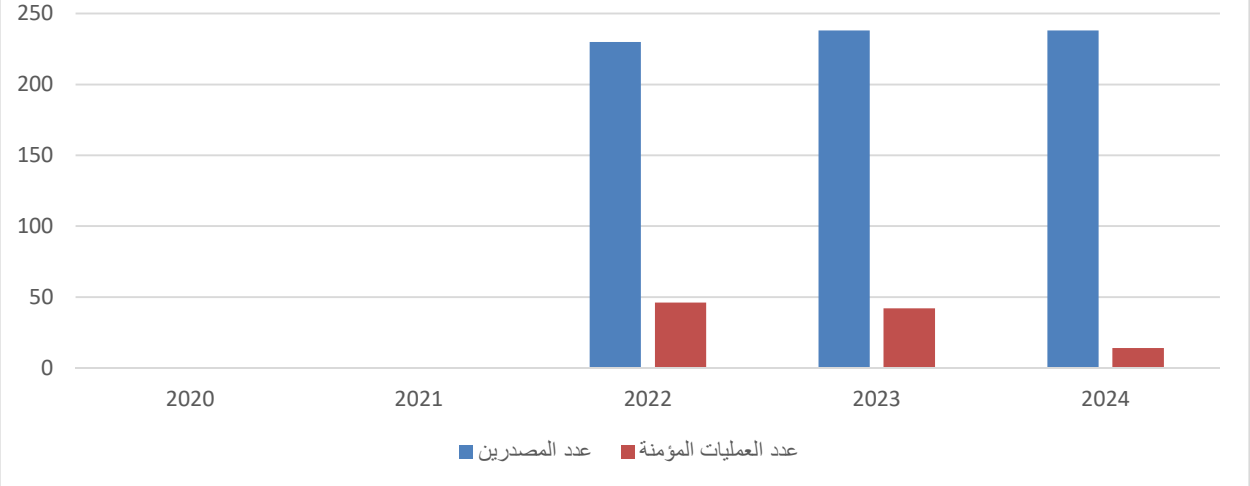

ملاحظة: لا توجد إحصائيات لسنتي 2020 و2021 لان إنشاء الشركة لناحية الجنوب تم ابتداء من 2022.

التحليل: ومن خلال معطيات الجدول السابق نخلص الى انه ورغم الدور الهام الذي تلعبه الشركة في حماية المصدرين من المخاطر المحيطة بالتجارة الخارجية فان الإقبال عليها من قبل المصدرين الجزائريين لا يزال محدودا، ويعود ذلك جزئيا إلى عدم الاهتمام بعض المصدرين بتامين قروض التصدير تجنبا للتكاليف الزائدة، وكذا ترك خيار التامين لغاية الآن اختياريا وغير إجباريا للمتعاملين المحليين ، و نلاحظ أيضا ان هذا القطاع لازال لم يلق الفرصة الداعمة من طرف الدولة وهيئاتها المختصة في هذا المجال المحوري ، لتمكينه من تقديم تدخلاته في إثراء وتنويع فرص وخدمات هذا النشاط الجد هام.

المطلب الثالث: إحصائيات حول تمويل التجارة الخارجية في ظل الصيرفة الالكترونية في البنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة – من 2020 إلى غاية اليوم الثلاثي الأول من سنة2024.

حيث أن الاعتماد المستندي الالكتروني يعتبر الآلية الأكثر طلبا من طرف الزبائن لدرجة الأمان فيه فإننا ركزنا في دراستنا على مستوى الوكالة على عدد عمليات التوطين (ملحق 02-نموذج طلب التوطين) التي قدمتها الوكالة لزبائنها بجانب الصادرات– لان المنطقة مشهورة بتصدير التمور – وكانت الإحصائيات في الجدول التالي:

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
عدد عمليات التوطين (الصادرات)	43	51	110	212	132(الثلاثي الأول)

*** جدول رقم "03"**

المصدر: رئيس مصلحة التجارة الخارجية بوكالة البنك الوطني الجزائري – حي الأمل–بسكرة.

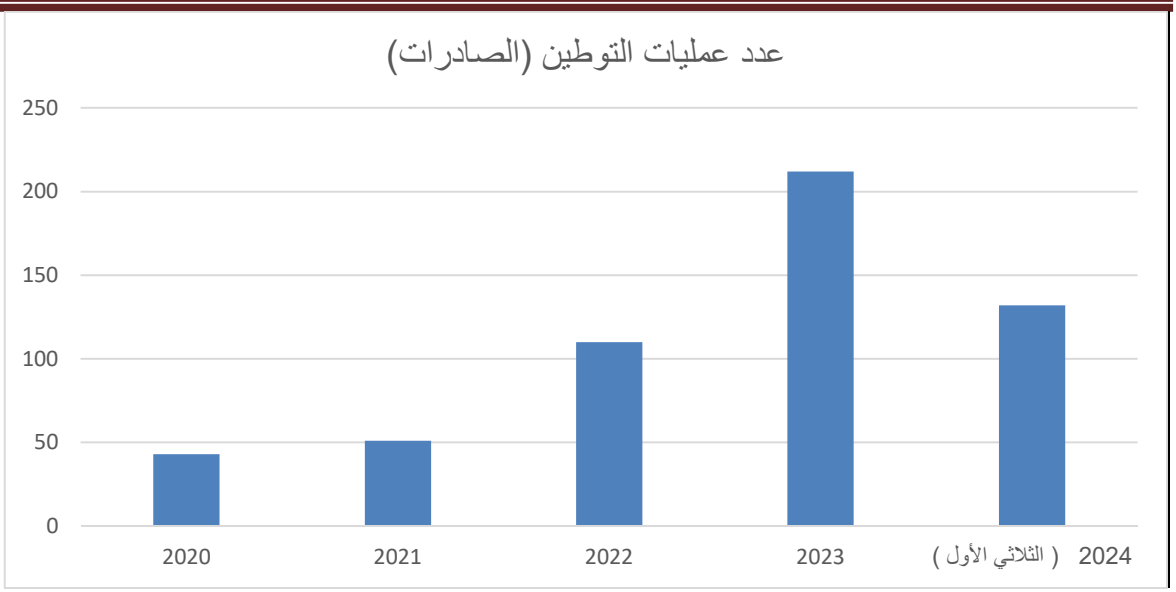

شكل رقم " 4 "

ومن خلال قراءتنا لإحصائيات الجدول والرسم البياني يبدو جليا تزايد عمليات التوطين بالوكالة منذ سنة 2020، و مرد ذلك إلى التسهيلات التي بات يقدمها البنك لزبائنه وفي مقدمتها استحداث البنك خدمة

"E-TRADE-BNA" بتاريخ 31 اوت 2023 بنشرة تطبيقية رقم 2434 (ملحق رقم 03)مما سهل على المتعاملين الاطلاع على سير عملية التجارة الخارجية من خلال الاطلاع على الرسائل الالكترونية في نظام سويفت و امتياز الصيرفة الالكترونية من خلال الآليات الجديدة المستحدثة على النظام المصرفي بالبنك ، و من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع عمليات التوطين مقارنة بالسنوات السابقة بحث من المتوقع ان تصل عملية التوطين في نهاية السنة الى اكثر من 500 عملية ، و هو ضعف العمليات المسجل في السنة السابقة ، حيث فتح القانون الجديد للاستثمار وكذا تطبيق الرقمنة في القطاع المصرفي في الجزائر شهية المتعاملين الاقتصاديين ، حيث تم تسجيل أكثر من 1694 مشروعا للاستثمار منذ دخول القانون حيز التطبيق ،بالمقابل أكد الخبراء على توسيع الرقمنة للتقليص من الاقتصاد الموازي الذي يؤثر على التجارة الخارجية الالكترونية ، والذي بلغ وفق تقديرات رسمية 10 آلاف مليار دينار جزائري (90 مليار دولار) حيث نصحوا بدراسة التجارب الأوروبية في إدماجه ضمن الناتج الداخلي الإجمالي، من جانب اخر شدّدوا على تحسين مناخ الأعمال أكثر، ذلك أن موقع الجزائر في تصنيف بيئة الأعمال خلال الفترة

2020-2024 يعتبر متأخرًا، إذ بلغ 76 من أصل 82 دولة بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بـ "الحرية الاقتصادية" حيث إن مركز الجزائر على مؤشرها سنة 2023 كان 173 من أصل 184 دولة، واختتم الخبراء بأنّ الوصول الى اقتصاد رقمي متطور لا يمكن أن يتحقق إلا بتحسين مركز الجزائر على مؤشر الابتكار العالمي، حيث وصل سنة 2022 إلى 115 من أصل 132 دولة، مع ضرورة زيادة الانفاق على البحث والتطوير، خاصة على مستوى المؤسسات الاقتصادية و الناشئة ومنها المصارف وفروعها .

خلاصـــــــــــــــــة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل أكدنا مواكبة البنك الوطني الجزائري ممثلا في –وكالة حي الأمل بسكرة – لأحدث آليات تمويل التجارة الخارجية وذلك من خلال تطبيقه للتقنيات الرقمية المصرفية الحديثة : الاعتماد المستندي الالكتروني ، التحصيل المستندي الالكتروني ، التحويل الالكتروني الحر للفاتورة و تبنيه لأقوى نظم الاتصال بين البنوك و المتمثل في نظام السويفت ،كذلك لحماية الاستثمارات و كذا البنك ظهر جليا دور التامين كضرورة لا مناص منها ، كل هذا بهدف الدفع بعجلة التجارة الخارجية إلى الأمام لخلق تنمية اقتصادية تعود بالإيجاب على المستوى المعيشي للأفراد و تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني .

خاتمـــــــــــــــة

خاتمـــــــــــــــــــــة:

في زحمة هذا التحول التكنولوجي الذي يشهده العالم في شتى مجالات الحياة، سعت البنوك للاستفادة من هذا التطور، فكان تبني نظام مصرفي رقمي متطور أسلوب عاد بالفائدة الكبيرة على البنوك نفسها وكذا على المتعاملين معها، ولعل مجال التجارة الخارجية المرتبط ارتباطا وثيقا مع البنوك كان المستفيد الأكبر من هذا التطور الرهيب، فالانتقال للعمل باليات حديثة كالاعتماد المستندي الالكتروني و التحصيل المستندي الالكتروني رفعا من حجم المبادلات التجارية و سهل التواصل بين الداخل و الخارج مختصرا الطريق و الجهد.

- **النتائج العامة للدراسة:**

من خلال دراستنا تأكدنا من أهمية رقمنة القطاع البنكي في تمويل التجارة الخارجية في الجزائر ، هذه الرقمنة تمثلت اساسا في تطبيق احدث النظم المتطورة في الصيرفة الالكترونية وآلياتها الرقمية المتمثلة في "الاعتماد المستندي الالكتروني" و "التحصيل المستندي الالكتروني" و بصورة اقل "التحويل الالكتروني الحر للفاتورة" والتي كانت هي العامل الرئيسي في رفع حجم المبادلات التجارية ومن ثمة مستوى التجارة الخارجية في الجزائر، و في جانب تأمين وضمان الصادرات لازال هذا المفهوم محدود الانتشار على مستوي المصدرين الجزائريين، و لزيادة حجم المصدرين يجب عليها اعتماد آليات تأمين الصادرات جديدة مثل رقمنة قطاعها و العمل على تطبيقها بما يكفل للشركات المصدرة مواجهة تحديات بيئة التصدير الصعبة التي تنشط ضمنها.

- **اختبار صحة الفرضيات:**

- صحة الفرضية الاولى: " **تعتبر الصيرفة الالكترونية المحرك الاساسي للتجارة الخارجية الجزائرية في وقتنا الحالي** " فالواقع يؤكد توجه كل البنوك لإقامة بنية تحتية لصيرفة الكترونية تلبي طموحات كل المتعاملين الاقتصاديين المحليين.
- تؤكد هذه النتائج الفرضية الثانية: **"هنا كمخاطر تصاحب رقمنه القطاع البنكي في الجزائر"**، ففعلا توجد مخاطر ولكن الحلول موجودة فقط وجب تدريب العاملين في البنوك و كذا المتعاملين على الأساليب المتطورة باستمرار لتفادي القرصنة و كذا التأكيد على التامين كوسيلة حماية فعالة للمتعاملين و البنوك.
- كما تبين الإحصائيات صحة الفرضية الثالثة : **"زاد حجم المبادلات الدولية في الجزائر منذ أن خطت البنوك الجزائرية خطواتها الأولى في مجال رقمنة أنظمتها"**، فالأرقام من داخل سجلات الوكالة محل البحث تشير أن

الرقمنة في القطاع المصرفي سهلت على المتعاملين الكثير و بذلك زاد حجم العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية على المستوى المحلي وما هي حتما إلا عينة من المصارف الوطنية .

- **توصيات واقتراحات:**

بناءا على النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة يمكننا عرض بعض التوصيات :

- ضرورة ضبط رزنامة تكوينية باستمرار للعاملين في البنوك او حتى المتعاملين الاقتصادين ليواكبوا آخر التطورات التكنولوجية في المجال لتجنب مخاطر الصيرفة الالكترونية .
- ضرورة جعل التامين على الصادرات إجباريا و ليس اختياريا كما هو الآن و ذلك تفاديا لكل الأخطار التي قد تضر بالبنوك و كذلك تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تغطية أي مشاكل مالية قد تعترض معاملاتهم الخارجية.
- ضرورة التزام السلطات بتوفير انترنت عالية الجودة على مستوى كل التراب الوطني لان ذلك كفيل بضمان تعاملات الكترونية بين المتعاملين سواءا الأشخاص أو المؤسسات مع البنوك عن بعد مما يساهم في زيادة حجم التجارة الخارجية والذي سيعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني .

- **آفاق البحث:**

يعتبر موضوع آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل رقمنة القطاع البنكي في الجزائر من بين المواضيع الحديثة الهامة، وبالتالي هناك مجموعة من آفاق البحثية في هذا الموضوع منها:

- اثر الصيرفة الالكترونية على الاقتصاد الوطني .
- مقارنة بين البنوك التجارية الاجنبية المتطورة و نظيرتها الجزائرية في تبني الصيرفة الالكترونية .
- اثر تعميم الصيرفة الإسلامية الالكترونية في الجزائر و علاقة ذلك بحجم التجارة الخارجية .

وعليه اعتداد بما سبق، لكل اجتهاد بداية ونهاية هذه الأخيرة هي بداية لجملة من الأعمال القادمة في نفس المجال والتخصص، تسعى للإجابة على التساؤلات العلمية من جهة وإثراء البحث العلمي من جهة أخرى.

قائمـــة المراجع:

أولا: باللغة العربية

– الدكتور احمد فرحان المشهداني ، (2017). التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم، دار أيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الصفحة 10.

– الدكتور شقيري نوري موسى–محمد عبد الرزاق الحنيطي–صالح طاهر الزرقان–عبد الله يوسف سعادة، (2012). دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

– جمال الجويدان الجمل، (2013). التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الصفحة17

– خروبي امينة، عطافي مروة ، (2021–2022). مذكرة ماستر– دور الرقمنة في تطوير التجارة الالكترونية في الجزائر ، جامعة 8 ماي قالمة ، قالمة، الجزائر.

– رابح حمدي باشا – وهيبة عبد الرحيم ،(2012). تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر .

– زهرة بدبودة ، راضية مصداع ،(31 ديسمبر, 2021). التحول نحو الصيرفة الالكترونية كالية لتفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر ، الجزائر، جامعة الجزائر 3 .

– شروق شريفي – شيماء بن واضح ، (2019–2020) . المعالجة المحاسبية لحسابات العمليات مع الزبائن في البنوك التجارية . *لمعالجة المحاسبية لحسابات العمليات مع الزبائن في البنوك التجارية* ،، برج بوعريريج، الجزائر .

– عادل احمد حشيش، (1993). العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، لبنان.

– عبد الجليل جلايلة، (2019). الصيرفة الالكترونية خدماتها و مخاطرها، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر.

– عبد الغني شيبانين عبد المنعم جدي ،نور الدين بن الشايب، (2020–2021). طرق وآليات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر. الوادي ، الجزائر.

– علي عبد الفتاح أبو شرار، (2007). الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

– فطيمة حاجي، (2017). المدخل الى تمويل التجارة الخارجية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الصفحة22.

قائمة المراجع:

- مجدي محمودشهاب – عادل احمد حشيش مجدي ، (2005) . *العلاقات اقتصادية الدولية مدخل دراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي* ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية.

- مدير الشركة الجزائرية لتامين و ضمان الصادرات، (21 ماي 2024). مدير الشركة الجزائرية لتامين و ضمان الصادرات، *مدير الشركة الجزائرية لتامين و ضمان الصادرات* ،بسكرة.

- من مسؤولي البنك الوطني الجزائري فرع حي الامل، (ماي 2024). فرع بسكرة.

- منزر مريم، (2019-2020). مذكرة تخرج ماستر – *دور الحوافز في تحسين اداء العاملين* . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، بسكرة ، الجزائر

- يحي ميدة–زين العابدين ديدة–رويدة لبزة، (2022-2023). مذكرة ليسانس –واقع التحول الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري، قسم العلوم الاقتصادية،الوادي– الجزائر.

الملاحـــــق

ملحق 01:

الملحق رقم: 01

S00111156_4.prt

14/02/23-16:32:49 ReferenceToSwi-1156-000001 1

---------- Instance Type and Transmission ----------
Copy received from APPLI
Priority/Delivery : Normal
Message Output Reference : 1546 230214FromDelta7859000001
---------- Message Header ----------
Swift Input : FIN 700 Issue of a Documentary Credit
Sender : BNALDZALXXX
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
ALGIERS DZ
Receiver : BKCHCNBJXXX
BANK OF CHINA
(HEAD OFFICE)
BEIJING CN
---------- Message Text ----------
27: Sequence of Total
1/1
40A: Form of Documentary Credit
IRREVOCABLE
20: Documentary Credit Number
00705CDI23000202
31C: Date of Issue
230214
40E: Applicable Rules
UCP LATEST VERSION
31D: Date and Place of Expiry
230331CHINA
50: Applicant
[redacted]
59: Beneficiary - Name & Address
CANGNAN HAGO TEXTILE CO., LTD
ROOM 401,GONGTOU BUILDING,HAIXI
PARK,LINGXI TOWN,CANGNAN COUNTY
WENZHOU,ZHEJIANG,CHINA
32B: Currency Code, Amount
Currency : USD (US DOLLAR)
Amount : #40.030,#
39A: Percentage Credit Amt Tolerance
10/10
41A: Available With...By... - FI BIC
BKCHCNBJ
BANK OF CHINA
(HEAD OFFICE)
BEIJING CN
BY PAYMENT

Pge p

S00111156_4.prt

43P: Partial Shipments
NOT ALLOWED
43T: Transhipment
ALLOWED
44E: Port of Loading/Airport of Dep.
ANY CHINESE PORT
44F: Port of Discharge/Airport of Dest
ALGIERS PORT
44C: Latest Date of Shipment
230310
45A: Description of Goods and/or Services
FIL DE COTON POUR CHAUSETTE 23000 KG(+/- 10 PCT)
CFR ALGIERS PORT
AS PER PROFORMA INVOICE N HG2225008-2 DATED ON 02/02/2023
REFERENCE TO BE INDICATED ON THE COMMERCIAL INVOICE
INSURANCE COVERED BY THE APPLICANT
46A: Documents Required
1- 3/3 OCEAN BILL OF LADING CLEAN ON BOARD MADE OUT TO THE ORDER
OF BANQUE NATIONALE D'ALGERIE NOTIFY APPLICANT AND MARKED FREIGHT
PREPAID SHOWING THE FOLLOWING REFERENCE:(NIF:001 234 046 443 801)
+02 COPIES OF NON NEGOTIABLE BL
2- COMMERCIALE INVOICE IN 09 ORIGINALS SHOWING THE TOTAL GOODS'
AMOUNT, FREIGHT AND THE TOTAL CFR
3- CERTIFICATE OF CONFORMITY
4- CERTIIFICATE OF ORIGIN STAMPED BY THE CHAMBER OF COMMERCE
5- PACKING LIST
6- WEIGHT NOTE
47A: Additional Conditions
PAYMENT OF DOCUMENTS ON CONDITION OR AGAINST GARANTEE IS NOT
ALLOWED,ARTICLE 37C OF UCP 600 REVISED ON 2007 IS NOT APPLICABLE
EVEN IF THE PRESENT L/C NOT USED,
THIS CLAUSE IS AN INTEGRAL PART OF THIS L/C,
THE DOCUMENTS SHOULD BE IMPERATIVELY SENT TO US BY YOUR
INTERMEDIARY, ALL DIRECT PRESENTATION FROM BENEFICIARY OR OTHER
BANK WILL BE CONSIDERED FOR APPROVAL BASIS,
THE PRESENT L/C IS NOT FREELY NEGOTIABLE
TRANSPORT DOCUMENT PRESENTED FOR PAYMENT AFTER 360 DAYS FROM
ISSUE DATE IS NOT ACCEPTABLE
DOCUMENTS ESTABLISHED BEFORE THE L/C ISSUING ARE NOT ACCEPTABLE
DISCREPANCY FEES FOR USD 100,00 WILL BE DEDUCTED FROM DOCUMENTS
AMOUNT FOR EACH PRESENTATION OF DISCREPANT DOCUMENTS UNDER THIS
CREDIT.
ARTICLE 10'C' AND 10'F' ARE NOT APPLICABLE FOR AMENDMENTS FOR
WHICH OUR CHARGES ARE CLAIMED FROM THE BENEFICIARY.
BENEFICIARY SHOULD COMMUNICATE THEIR ACCEPTANCE OR REJECTION OF
THE AMENDMENT ONCE IT IS ADVISED TO THEM.
WOULD YOU READ IN FIELD 43T:ALLOWED UNDER DIRECT BILL OF LADING
,
APPLICANT'S LINE OF BUSINESS:SOCK PRODUCTION
BENEFICIARY'S LINE OF BUSINESS: COTTON YARN PRODUCTION
71D: Charges
ALL THE FEES AND COMMISSIONS

Pge p

ملحق رقم 02:

الملحق 2 طلب التوطين البنكي

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
البنك الوطني الجزائري

DATE : .....

DEMANDE D'OUVERTURE D'UN DOSSIER DE DOMICILIATION A L'IMPORT

AGENCE: ..... INDICE : .....

ADRESSE .....

DONNEUR D'ORDRE

Nom ou Raison Sociale : .....

Adresse complète : .....

Numéro d'identification fiscale (NIF) : .....

Numéro du registre de Commerce : ..... date de validité : .....

Numéro de Compte : .....

Conformément à la réglementation des changes en vigueur, nous vous prions d'ouvrir un dossier de domiciliation relatif à l'importation désignée ci-après :

INDICATIONS RELATIVES AUX BIENS/SERVICES A IMPORTER

Contrat commercial/Facture(1) ..... Réf : ..... Date : .....

Montant en devise : .....

Contre valeur en Dinars au cours provisoire de : ..... soit : .....

Nom ou Raison Sociale du Fournisseur : .....

Adresse complète du Fournisseur : .....

Nature des produits (biens/services) : .....

Tarif Douanier ou nature de service : .....

Provenance : ..... Origine des produits : .....

Mode de règlement : .....

Les charges des risques (2): .....

Lieu de dédouanement : .....

Il est bien entendu que nous vous dégageons de toute responsabilité quant à la position douanière de ces marchandises (3) vis-à-vis de la réglementation des changes en vigueur.

Nous certifions sur l'honneur que :

- cette opération n'est et ne sera domiciliée auprès d'aucune autre banque ;
- nous ne possédons dans les pays étrangers aucun moyen de paiement nous permettant d'effectuer sur place le règlement d cette importation, et sommes d'accord pour que cette opération se dénoue sur le plan financier suivant les normes e vigueur et dégageons la Banque Nationale d'Algérie des risques de change éventuels pouvant en découler.

Nous nous engageons par la présente à :

- effectuer toutes les procédures et formalités liées à cette opération auprès de votre agence ;
- vous remettre dans les meilleurs délais, les documents douaniers y afférents après dédouanement.

SIGNATURE AUTORISEE
CACHET

(1) préciser s'il s'agit d'une facture, d'un contrat ou autre document commercial de la transaction.

(2) Indiquer l'incoterm.

(3) s'il y a lieu.

ملحق رقم (03) :

La description fonctionnelle des services des différents canaux est présentée en annexe I.

Les étapes à suivre pour accéder au service « E-Trade- BNA » sont reprises dans le guide utilisateur joint en annexe II ».

Chapitre III : Modalités de traitement de services bancaires à distance « BNA .net »

« III.4. Traitements du service « E-Trade- Bna »

III.4.1. Envoi des notifications par l'agence

38. Le directeur de l'agence transmet via l'outil de gestion des donnés (OGA), les messages de notification, aux clients adhérents au service « E-Trade-BNA ».

Les messages notifiés concernent les opérations ci-après énumérées :

- **Domiciliation à l'import** : Notification d'invitation à se présenter à l'agence pour fournir le dossier et de se procurer du numéro de domiciliation.
- **Domiciliation à l'export** : Notification de l'attribution du numéro de domiciliation à l'export.
- **Remise documentaire à l'import** : Notification de la réception des documents relatifs à son opération de remise documentaire à l'import.
- **Remisse documentaire à l'export** : Notification du règlement de sa remise documentaire à l'export.
- **Crédit documentaire à l'import** : Notification de la réception des documents relatifs à son opération de crédit documentaire à l'import.
- **Transfert libre/Rapatriement** : Notification du sort réservé à son rapatriement.

III.4.2. Récupération et dépôt des fichiers Swift au niveau central

39. Les services de la Direction de la Production et des Services (DPS)/ Service Exploitation récupère quotidiennement à partir du système d'information les fichiers Swift relatifs à la domiciliation, crédit documentaire, remise documentaire ainsi que les transferts libres.

I/ Introduction :

Le service « E-Trade BNA » est un service de consultation, téléchargement et de notification des opérations de commerce extérieur « Swift » via la plateforme ebanking, destiné aux clients de la banque BNA abonnés au service « Bna.net » et /ou « Bn@tic ».

Pour les clients particuliers :

- Consulter et télécharger les messages Swift.

Pour les clients entreprises et professionnels :

- Consulter les opérations de commerce extérieur (Swift),
- Télécharger les messages Swift,
- Recevoir des notifications sur opérations de commerce extérieur (Swift).

Les Swift et les informations y afférentes sont donnés au client via la plateforme ebanking à titre indicatif. Pour davantage de précisions, le client doit obligatoirement se rapprocher de son agence bancaire.

Ce service est disponible via le canal Web (www.ebanking.bna.dz) et / ou Mobile (Application Bn@tic).

Banque Nationale d'Algérie | BNA

e-trade

LA BNA DIGITALISE SON COMMERCE EXTERIEUR

2/ Accès au service « E-Trade-BNA »

L'accès au service « E-Trade BNA » se fait via le menu à gauche, dans la rubrique « Commerce Extérieur ».

Les opérations de « Commerce Extérieur (Swift) » disponibles sur la plateforme ebanking de la banque se composent de quatre (04) types :

- Crédit Documentaire (Crédoc)
- Remise Documentaire
- Transfert libre
- Garanties internationales

Banque Nationale d'Algérie | BNA | البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
SOCIETE PAR ACTIONS
Au Capital de 150.000.000.000 DA

Siège Social
8, Bd. Ernesto « Che » Guevara ALGER

BISKRA le, 07 MAI 2024.

DRE BISKRA 159
Lotissement 8 N° ''A'' ROUTE DE CHETMA W.BISKRA
V/ REFERENCE : _____
N/REFERENCE : _Direction ___

AG BISKRA « 387 »

Objet : STAGE PRATIQUE

Dans le cadre de la préparation du mémoire de fin d'études, nous introduisons auprès de vos services à compter du Dimanche 12/05/2024, les éléments ci-dessous, orientés par L'université Med khider BISKRA pour un stage pratique pour une durée de (03) jours à savoir :

1) RAFAI HICHEM
2) MAZRI HICHEM

Pour permettre ainsi aux intéressées de traiter convenablement leur thème de stage, nous vous demandons de leur assurer un bon encadrement afin de pouvoir suivre de près les différentes opérations traitées au niveau de votre agence.

Cependant, ils ne doivent en aucun cas avoir accès au système d'information.

Nous vous remercions de votre étroite collaboration.

LE CHEF DEPARTEMENT G.A.B

W.HAMMI